افاق التكامل الاقتصادي الافريقي في ظل تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية

(دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري)

إعداد

الدكتور/ محمد محمد ابراهيم محمد عبد اللطيف

مدرس الاقتصاد بمعهد مصر العالي للتجارة والحاسبات بالمنصورة

الميل الشخصى للباحث : Dr.mo.abdellatif@gmail.com

الملخص.

شهدت قارة أفريقيا حدثا جوهريا مطلع العام ٢٠٢١، والذي تمثل في دخول منطقة التجارة الحرة الإفريقية حيز التنفيذ بعد عدة أشهر من الإرجاء بسبب جائحة كورونا، لتشكل بذلك أكبر منطقة للتجارة الحرة على مستوى العالم منذ تدشين منظمة التجارة العالمية.

هذا وتعد مصر من أوائل الدول الموقعة والمصدقة على الاتفاقية، وذلك في ظل الدور المحوري للاتفاقية في دعم جهود التنمية في القارة، وذلك من خلال ربط الأسواق الإفريقية بعضها البعض، بما ينعش القطاعات الصناعية والزراعية.

يهدف هذا البحث الي تقصي الدور الاقتصادي لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية ومدي جدواها علي الاقتصاد الافريقي عامة والمصري خاصة، سعياً للإجابة عن تساؤل رئيسي: هل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية قادرة علي تحقيق التكامل الاقتصادي الاقليمي في ظل العديد من التحديات التي تواجه وتعرقل تحقيق هذا التكامل؟

توصل البحث الي أن هناك تحديات تعرقل التكامل الإقليمي، وأنه مع الاخذ بالتوصيات والحلول المقترحة لمجابهة تلك التحديات فمن المقرر أن تُسهم هذه المنطقة الاقتصادية في تعزيز النمو الاقتصادي لدول القارة، وذلك عبر المساهمة في الحد من معدلات الفقر، فضلا عن تعزيز التجارة البينية بين الدول الإفريقية على عدة مستويات، مع تراجع تكاليف الشحن، والحواجز الجمركية والتجارية، ومن ثم تصاعد وتيرة الانفتاح الاقتصادي، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية للقارة.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، منطقة التجارة الحرة الافريقية، التجارة الخارجية.

Prospects for African economic integration considering the activation of the African Continental Free Trade Area Agreement

(Applied study on the Egyptian economy)

Dr. Mohamed Mohamed Ibrahim Mohamed Abdel latif

Misr Higher Institute of Commerce and Computers, Mansoura, Egypt.

Summary.

At the beginning of 2021 Africa has witnessed a fundamental event which was the entry of African free trade area into execution after several months of delay because of corona pandemic , thus, it forms the largest free trade area all over the world, since the establishment of world trade organization, Egypt is consider one of the first countries to sign and ratify the assignment, and that in the light if vital role of the agreement in supporting the development efforts in Africa, and that through linking between African markets with each other, As it refresh industrial and agricultural sector, this research aims to find out the economic role of the African free trade area and its

importance on the African generally and the Egyptian economic especially, seeking to answer main question, is the African free trade area capable of achieving regional economic integration in the light of challenges that faces and impede achieving the integration?

The research concluded that there are challenges that impede regional integration, and that, considering the recommendations and proposed solutions to confront these challenges, it is decided that this economic region will contribute to promoting the economic growth of the countries of the continent, by contributing to the reduction of the African countries from the borders of the continent. By contributing to reduction of poverty levels, and increase trade between African countries at many levels, by reduction shipping cost and customs barriers and subsequently the pace of economic openness, attracting more foreign investments to the continent.

Keywords: Economic integration, African free trade area, International Trade.

مقدمة.

يمثل الانتماء للقارة الأفريقية أحد الركائز الاستراتيجية والجيوسياسية لمصر، وقد أكد علي ذلك الدستور المصري الحالي في المادة الاولي منه، وهذا الانتماء لا يتأسس فقط على البعد الجغرافي من حيث كون مصر إحدي دول القارة الأفريقية، وانما يتأسس كذلك على علاقات وروابط تاريخية ضاربة في القدم منذ عصور الفراعنة، وامتدت هذه العلاقات والروابط عبر الحقب المتتالية، المسيحية، والإسلامية، مرورا بمرحلة النهضة المصرية الحديثة في عهد محمد على واهتمامته ومشروعاته في العمق الأفريقي، ثم مرحلة ما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر، ودورها المشهود في إذكاء روح التحرر السياسي والاقتصادي في العديد من دول ومناطق القارة السمراء.

يعتبر انضمام الدول إلى التكتلات الاقتصادية الدولية إحدى الوسائل الرئيسية التي تساعد على تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي بالإضافة الى الامتيازات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي الذي تحققه الدول جراء التكامل الاقتصادي، هذا ويتحدد المضمون الفعلي لعمليات التكامل الاقتصادي وطابعها بخصائص الدول المساهمة ومكانة تلك الدول في نظام الاقتصاد العالمي، فالدول المتقدمة تستخدم التكامل لتعزيز القدرات الاقتصادية وزيادة النفوذ والإبقاء على عدم

التكافؤ في العلاقات الاقتصادية الدولية. في حين تتسم العملية التكاملية في البلدان النامية بطابع تقدمي يستجيب للمصالح المشتركة لهذه الدول، لأنها تساعد على تطوير اقتصادياتها والتقليل من التبعية للدول الرأسمالية المتقدمة.

إذا كانت تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي غنية في نتائجها، عظيمة في خطواتها ومناهجها، فان واقع الحال يكشف عكس ذلك حينما يتعلق الأمر ببعض تجارب التكامل الاقتصادي بين الدول النامية، وهذه التجارب تتشابه فيما بينها من حيث ضآلة النتائج المترتبة على قيامها، كما أن ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية في افريقيا وانعدام الشروط والمعايير التي يجب على الدول الوفاء بها مسبقا قبل الانضمام إليها، ترتب عنه تواجد غالبية دول المنطقة بعضوية أكثر من تكتل اقتصادي، وبالتالي نتج عن ذلك تداخل كبير بين بعض التكتلات الاقتصادية وتعددت التزامات الدول، وبذلك أصبحت كل دولة مجبرة على تبني أكثر من سياسة وبرنامج بالإضافة إلى الالتزامات المالية وتعارض المصالح، وهذا ما يتعارض مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة التى تنص على أن الدولة العضو بتجمع اقتصادي إقليمي ينبغي عليها ألا تنضم إلى أكثر من اتحاد جمركى.

تميزت غالبية الدول الافريقية بضعف الأداء الاقتصادي قاريا وعالميا، فكان اللجوء إلى التكامل الاقتصادي الجزئي من بين الاستراتيجيات التنموية المهمة لدول القارة، هذا وقد عرفت التكتلات الاقتصادية في افريقيا تفاوتا من حيث الموارد المالية والإمكانيات البشرية، فمثلا نجد الموارد الضخمة في كل من تجمع الكوميسا والايكواس مقارنة مع باقي التكتلات، غير أنه نجد أن تجارب التكامل للدول الافريقية لم تحقق النتائج المرجوة، إذ لم ترقى التجارة البينية إلى الحد المطلوب ولم يكن هناك تنسيق للسياسات بين بعض التكتلات، بالإضافة إلى عدم تنفيذ الالتزامات من طرف بعض الدول الأعضاء سواء فيما يتعلق بحركة السلع أو الأشخاص أو رؤوس الأموال، ومع ذلك كانت هناك جهود ناجحة على مستوى إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية وتنسيق للسياسات كتكتل الكوميسا مثلا. وهناك بعض التكتلات الاقتصادية عملت على تعزيز التعاون في المجال السياسي والأمني مثلما ساهم تجمع الايكواس في حفظ السلم والأمن في بعض الدول الافريقية، كما عرفت تجارب الدول الافريقية جنوب الصحراء تقدما محسوسا في مجال التعاون الاقتصادي.

يعتبر إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية مشروعا تضمنته الأجندة الإفريقية لسنة ٢٠٦٣ بحيث تضم في عضويتها كافة دول الاتحاد الأفريقي (٥٥

دولة)، بهدف إزالة الضرائب الجمركية والقيود غير الجمركية أمام حركة التجارة البينية الأفريقية، وبالتالي خلق سوق قاري لكافة السلع والخدمات داخل القارة الافريقية يضم أكثر من مليار نسمة ويفوق حجم الناتج المحلى الإجمالي له عن ٣ تريليون دولار، مما يؤدي إلى انشاء الاتحاد الجمركي الأفريقي وتطبيق التعريفة الجمركية الموحدة تجاه واردات القارة الافريقية من الخارج، وبالتالي إعلان قيام الولايات المتحدة الأفريقية وفقاً لقرارات القمة الأفريقية.

تسعي اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الي تنفيذ خطة الأمم المتحدة لسنة ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لاسيما الهدف الثامن منها المتمثل في العمل اللائق ونمو الاقتصاد، وكذلك الهدف التاسع حول تعزيز الصناعة والهياكل الأساسية، وتحقيق الامن الغذائي والقضاء علي الجوع المنصوص عليه في الهدف الثاني، مع الاستفادة من الخدمات الصحية والرفاهه بأسعار معقولة كما جاءت في الهدف الثالث، يمكن أن تساهم منطقة التجارة الحرة الافريقية من خلال دعم التصنيع والتنمية الاقتصادية في افريقيا في التقليل من تبعية افريقيا للموارد الأجنبية خارج القارة، مما سيمكن أفريقيا من تمويل تنميتها بشكل أفضل تماشيا مع الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، من أجل تحقيق تلك الغايات بات من الضروري علي جميع

الحكومات الافريقية لاسيما الحكومة المصرية تحرير التجارة والتطبيق الكامل لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية واستكمال مقاييس تسهيلات التجارة المتعلقة بها، حيث أنه من المتوقع ان تقوم منطقة التجارة الحرة الافريقية بتعزيز التجارة البينية الأفريقية وتنويع التجارة داخل أفريقيا وزيادة الانتاج من المنتجات ذات القيمة المضافة الصادرة من السوق الإقليمي.

أهمية البحث:

يعيش عالم اليوم متغيرات عديدة تستوجب من الدول النامية النظر مرة أخري في مسارها التنموي، حيث أصبح من المستحيل أن تحقق دولة ما متطلباتها التنموية بجهد منفرد دون أن تلجأ الي غيرها من الدول لتبادل وتقاسم المنافع المشتركة، كما أن هذه المتغيرات العالمية المتلاحقة لا تخلو من المخاطر التي لا تستطيع الدولة بمفردها تحملها، لذا يتزايد التوجه الدولي نحو الإقليمية بالإضافة الي تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية.

وفقا لتقديرات البنك الدولي من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأفريقيا بنسبة 4.1% في عام 2022 أي 2.8 نقطة مئوية أقل من نسبة 6.9% المسجلة في عام 2021 بسبب الآثار السلبية لوباء فيروس كورونا (كوفيد-

١٩) الذي طال أمده ولاندلاع النزاع الروسي الأوكراني، من ثم أصبحت التكتلات الاقتصادية بمختلف أنواعها واقعا ملموسا ومتغيرا هاما من متغيرات النظام العالمي الجديد.

من هذا المنطلق نجد توقيع مصر العديد من الاتفاقات الدولية سواء الثنائية منها أو متعددة الأطراف لا سيما محور بحثنا عن توقيع مصر علي اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية وذلك بهدف تنشيط وتحسين القدرة التنافسية للصادرات المصرية وزيادة فرص التبادل التجاري للمنتجات المصرية ومن ثم تحسين الميزان التجاري المصري.

مشكلة البحث:

سعت الكثير من الدول الإفريقية إلى تعزيز علاقاتها وتضافر جهودها على المستوى القاري سواء في شكل اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أو بتشكيل مؤسسات استراتيجية، إذ شهدت القارة نشأة العديد من التكتلات الاقتصادية التي كانت تهدف إلى تلبية طموحات وآمال الشعوب والتغلب على الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة عبر التعاون والتكامل الاقتصادي، وبالرغم من تلك المحاولات

التي ظهرت في أكثر من تكتل أفريقي لم يقم أي من تلك التكتلات الاقليمية بالدور المأمول منها. وهنا تكمن مشكلة البحث في عدة تساؤلات يمكن طرحها فيما يلي:

١- ماهي الركائز الأساسية اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي في أفريقيا؟

٢- كيف يمكن أن تؤثر اتفاقية منطقة التجارة الحرة الافريقية في تعزيز التجارة البينية الافريقية؟

٣- ماهو واقع وكفاءة قطاع التجارة الخارجية للاقتصاد المصري؟ وماهي انعكاسات التوقيع علي اتفاقية منطقة التجارة الحرة الافريقية علي الاقتصاد المصري؟

٤- هل هناك معوقات لمنطقة التجارة الحرة الافريقية ؟ وما هو مستقبل التكامل الإقليمي الافريقي في ظل تفعيل تلك الاتفاقية؟

هدف البحث:

تقدر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لديها القدرة على تعزيز التجارة البينية الأفريقية بنسبة ٥٢,٣% عن طريق إلغاء رسوم الاستيراد ، ومضاعفة هذه التجارة إذا تم تخفيض الحواجز غير الجمركية، وأنه من

المتوقع ان تقوم منطقة التجارة الحرة الافريقية بتنويع التجارة داخل أفريقيا وزيادة الانتاج من المنتجات ذات القيمة المضافة الصادرة من السوق الإقليمي وزيادة معدل النمو الاقتصادي وزيادة معدلات التشغيل والإنتاج وتحقيق الرفاهة الاقتصادية لشعوب الدول الافريقية، من واقع دراستنا يهدف البحث الي الإجابة عن التساؤلات السابقة والتي تثيرها المشكلة موضوع الدراسة من خلال ما يلي:

١- تحديد مفهوم التكامل الاقتصادي ودوافعه موضحا الركائز الأساسية اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي في أفريقيا.

٢- بيان مراحل تأسيس واليات انشاء منطقة التجارة الحرة الافريقية موضحا الدور المحوري لتلك الاتفاقية في تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي في أفريقيا.

٣- رصد واقع وكفاءة قطاع التجارة الخارجية للاقتصاد المصري، وبيان انعكاسات التوقيع علي اتفاقية منطقة التجارة الحرة الافريقية علي الاقتصاد المصري.

٤- الكشف عن أهم التحديات التي تواجه تفعيل منطقة التجارة الحرة الافريقية، مبرزا مستقبل التكامل الإقليمي الافريقي في ظل تفعيل تلك الاتفاقية.

فروض البحث:

في ضوء التساؤلات التي تثيرها مشكلة البحث وحتى يمكن تحقيق الأهداف المرجوة منه، فان الباحث يقوم بمناقشة وتحليل مدي صحة ثلاثة فروض أساسية وهي كما يلي:

الفرض الأول: تسعي القارة الافريقية الي تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي.

تفيد مناقشة وتحليل مدي صحة هذا الفرض تحقيق الهدف الأول والثاني من أهداف البحث.

الفرض الثاني: لمنطقة التجارة الحرة الافريقية انعكاسات إيجابية علي الاقتصاد المصري.

تفيد مناقشة وتحليل مدي صحة هذا الفرض تحقيق الهدف الثالث من أهداف البحث.

الفرض الثالث: هناك مزايا اقتصادية تحقق بها منطقة التجارة الحرة القارية الاقليمية تقدما مع وجود تحديات تحول دون إتمام عملية التكامل الإقليمي وقيامها بالدور المأمول منها.

تفيد مناقشة وتحليل مدي صحة هذا الفرض تحقيق الهدف الرابع من أهداف البحث.

منهج البحث:

اعتمد الباحث في منهجه لإعداد بحثه خلال خطواته ومراحله ومناقشة فروضه المتعددة علي الاسلوب التحليلي بطريقتيه الاستقرائية والاستنباطية، فالاستقراء يكون من خلال التعرف علي مفهوم التكامل الاقتصادي واليات انشاء منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، أما الاستنباط فهو عملية استخلاص لبيان مدي قدرة تلك الاتفاقية علي تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي الافريقي لاسيما المصري، وعلي هدي هذه النتائج يمكن رصد التحديات التي تحول دون إتمام عملية التكامل الإقليمي في أفريقيا لاسيما بعد اطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية بالدور المأمول منها مع وضع رؤية تأخذ في الاعتبار مواجهة هذه التحديات، كما استمد الباحث بياناته الاساسية من خلال الاطلاع على مجموعة من الكتب والبحوث والدراسات

العلمية والتقارير العربية والاجنبية التي اهتمت بدراسة وتحليل التراث الفكري المرتبط بموضوع البحث.

خطة البحث:

المبحث الأول: مقومات التكامل الاقتصادي الافريقي

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي وركائزه.

المطلب الثاني: مراحل تأسيس واليات انشاء منطقة التجارة الحرة الافريقية.

المبحث الثاني: الدور المحوري لمنطقة التجارة الحرة في تحقيق التكامل الاقتصادي الافريقي

المطلب الأول: انعكاسات تدشين منطقة التجارة الحرة الافريقية علي الاقتصاد المصري.

المطلب الثاني: تداعيات التكامل الاقتصادي الافريقي في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة الافريقية.

المبحث الأول

مقومات التكامل الاقتصادي الافريقي

تمهيد وتقسيم.

تبلورت في ظل العولمة الاقتصادية مفاهيم اقتصادية تكاملية عديدة، من ضمنها ما يري أن زيادة حجم التبادل التجاري وتوسعة السوق يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وزيادة الإنتاج تؤدي إلى زيادة التوظيف لعناصر الإنتاج، ومن ثمّ ارتفاع معدلات الطلب على العمالة، وهذا بالضرورة يؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض معدلات البطالة، وفتح مجالات استثمارية عديدة في البقعة الاقتصادية المعنية، وهذا غالباً لا يتم إلا في ظل تطبيق مفهوم "منطقة التجارة الحرة"، التي تنفذ خلال فترة زمنية محددة قد تبلغ خمسة عشر عاما، وبالتالي يتحقق التكامل الاقتصادى.

لذلك وفي ضوء المبحث الأول من تلك الدراسة نستعرض وفي مطلبين ما يلي:

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي وركائزه.

المطلب الثاني: مراحل تأسيس واليات انشاء منطقة التجارة الحرة الافريقية.

المطلب الأول

مفهوم التكامل الاقتصادي وركائزه

تمهيد.

يعتبر التكامل بين الدول أحد أبرز الظواهر الإقتصادية شيوعا التي أظهرتها الحرب العالمية الثانية بهدف تقوية العلاقات الإقتصادية بين الدول، وقد دفعت عدة عوامل الى ظهور هذا النوع من التكتلات من أجل إعادة إعمار ما دمرته الحرب واستمرار عملية التطور والبحث عن منافد وأسواق جديدة ومصادر مختلفة من المادة الأولية، هذا وقد عرفت أنواع التكامل تطورا كبيرا منذ ظهورها إلى يومنا هذا، ولصلة التكامل الاقتصادي الوثيقة بالبحث وقبل الخوض في دراسة منطقة التجارة الحرة الافريقية باعتبارها أحد أشكال التكامل الاقتصادي الذي تسعي القارة الافريقية الي تحقيقه ومن ثم جني ثماره نوضح أولا ماهية التكامل الاقتصادي ثم نتناول ثانيا الركائز الأساسية للتكامل الإقليمي في أفريقيا.

أولا: ماهية التكامل الاقتصادي

يعتبر انتشار ظاهرة التعاون الإقليمي وظهور التكتلات الاقتصادية من إحدى سمات النظام الاقتصادي الجديد، فقد شهد العالم تحولات اقتصادية مهمة تتمثل في الاتجاه المتزايد نحو تشكيل التكتلات الاقتصادية في سوق تنافسية عالمية ومن خلالها تسعى الدول المتقدمة والنامية إلى الاستفادة من مزايا ومنافع عدة، كاتساع حجم السوق، وزيادة الدخل القومي، وتقسيم العمل، ... بالإضافة إلى زيادة القوة التفاوضية للدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي عند عقد الاتفاقيات التجارية وحتى التأثير في حركة ونطاق التجارة الدولية[١]. هنا نعرض لماهية التكامل الاقتصادي من خلال بيان مفهوم التكامل الاقتصادي ومراحله ثم نبين دوافع التكامل الاقتصادي وعوامل نجاح تحقيقه فيما يلي:

١- مفهوم التكامل الاقتصادي:

ظهر مصطلح "التكامل الاقتصادي" أول مرة في العام ١٦٢٠م في كتابات بعض الاقتصاديين وعلماء التنمية الاقتصادية، إلا أنه مع مرور الزمن تطور

[١] أسامة عبد التواب، مصر وفكرة تأسيس السوق الافريقية المشتركة، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، ع٨، ٢٠٢٠، ص٢٤٧.

المصطلح واتسع مفهومه[١]، وخلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين أكد الفكر الاقتصادي على المفهوم الساكن للتكامل الاقتصادي، الذي يركز على تحرير التجارة ودعم الروابط والعلاقات الاقتصادية بين أعضاء التكامل. أما المفهوم الديناميكي للتكامل الاقتصادي فهو مفهوم الاقتصاديين بالدول النامية، ومعناه تكامل اقتصادات معينة بهدف بناء تجمع اقتصادي كبير مرتبط بدرجة عالية من الاعتماد المتبادل، حيث يرون أن التكامل الاقتصادي ليس معناه إضافة وحدات، بعضها إلى جانب بعض، ولكن يعنى زيادة فعالية الخطط لمراكز اتخاذ القرارات الفردية بهدف خلق نظام اقتصادي موحد[٢].

الواقع أن هناك العديد من التعريفات للتكامل الاقتصادي تختلف حسب وجهة نظر الفكر الاقتصادي والنظام الاقتصادي الذي يعمل فيه، حيث[٣]:

---

[١] كفيه قسميوري، التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة اليونان خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، ٢٠١٦، ص٥.

[٢] عبد الحميد صديق عبد البر، أثر انضمام مصر للتكتلات الاقتصادية علي الصادرات المصرية، مجلة مصر المعاصرة، ع٤٩٨، السنة المائة، ٢٠٠٨، ص٨٦.

[٣] لمياء محمد المغربي، التبادل التجاري العربي الافريقي (الفرص والتحديات) دراسة حالة : مصر وتجمع الكوميسا، المجلة العربية للإدارة، مج٣٧، ع٤، ديسمبر ٢٠١٧، ص٨٨.

يعرفه Balassa ١٩٦٧ بأنه "عبارة عن علاقات تقوم بين وحدات اقتصادية تسعي الي تحقيق الاندماج فيما بينها وإزالة كافة مظاهر التمييز القائمة فيما بين هذه الوحدات وتكوين وحدة اقتصادية جديدة متميزة"، بينما يرى Binder ١٩٦٩ أن التكامل الاقتصادي معناه "إزالة الفواصل بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء لخلق وتنفيذ سياسات مشتركة، وذلك يمثل أعلى درجات التكامل"، أما Hulzman ١٩٧٦ يرى أن التكامل الاقتصادي هو "الحالة التي تتعادل فيها أسعار السلع وعوامل الإنتاج بين دولتين أو إقليمين مما يجعلهما سوقا واحدة"، ذهب Mariyrumuntias ١٩٨٨ أن التكامل الاقتصادي معناه "حرية انتقال العمالة ورؤوس الأموال والتكنولوجيا والخدمات بين الدول الأعضاء".

مما سبق نجد أن جميع التعريفات تتفق في أن التكامل الاقتصادي عبارة عن إجراءات تهدف إلى إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي، مع إيجاد فرص متكافئة أمام عناصر الإنتاج لاستغلالها أفضل استغلال ممكن، بهدف تحقيق الرفاهية للدول الأعضاء، من هنا نري أن التكامل الاقتصادي يمكن تعريفه بأنه "عمل ارادي بين دولتين أو أكثر يقوم علي إزالة كافة العوائق الجمركية وغير الجمركية أمام انسياب حركة التجارة الدولية بين الدول المشاركة بهدف تحقيق

مجموعة من الأهداف التي تعظم المصالح الاقتصادية المشتركة من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء".

٢- مراحل التكامل الاقتصادي:

اختلف العديد من الباحثين حول مراحل وأشكال التكامل فنجد "Balassa" وضع درجات التكامل الاقتصادي على الترتيب التالي (اتفاقية التفضيل الجمركي، منطقة التجارة الحرة، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية، التكامل الاقتصادي التام) [١]. فيما يلي نتناول أهم مراحل التكامل الاقتصادي والمتمثلة في[٢]:

أ- **الاتفاقيات التفضيلية (التفضيل الجمركي)** : تهتم بإعفاء السلع المتبادلة أو أنواع منها من الضرائب الجمركية أو تخفيضها قدر الإمكان وكذا الإعفاء أو التخفيف من القيود الإستيرادية، وغيرها من القيود التي تعوق حركة التجارة بالنسبة لجميع السلع المتبادلة، وذلك وفق قوائم سلعية تتفق عليها الدول الموقعة على الاتفاقية، وتعتبر هذه الاتفاقية أولى درجات التكامل الاقتصادي وتشجع التبادل التجاري بين الدول، ومن أمثلة هذا النوع من الاتفاقيات

[١] Balassa, B. Trade Creation and Trade Diversion in the European Coommon Market, The Economic Journal, vol. 77, 1967. P21.

[٢] غريبي صلاح الدين، دراسة إمكانية إقامة منطقة نقدية مثلي بين مجلس التعاون الخليجي، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ٢٠١٥، ص٥٨.

التجارية التفضيلية العوائق التي تفرضها الدول الأوربية على وارداتها من الدول النامية.

ب-**منطقة التجارة الحرة:** هي ثاني درجة من درجات التكامل الاقتصادي تهدف إلى إزالة القيود الجمركية و غير الجمركية على حركة السلع والخدمات بين الدول المتكاملة، مع احتفاظ كل دولة عضو بفرض حقوقها الجمركية على بقية دول العالم، وأوضح مثال على هذا النموذج هو معاهدة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة NAFTA[١] ويمكن أن يترتب علي اختلاف معدلات الرسوم الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء اثار اقتصادية تنعكس على التجارة والإنتاج والاستثمار.

ج- **السوق المشتركة:** في هذه المرحلة يتم إلغاء الرسوم الجمركية وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي وكذلك إلغاء القيود على حركة انتقال عناصر الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء، فيتم دمج أسواق السلع والخدمات ودمج أسواق عناصر الإنتاج وبالتالي تصبح المنطقة التكاملية بمثابة سوق

[١] **NAFTA**: North American Free Trade Agreement.
(اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية: هي معاهدة لانشاء منطقة تجارة حرة بين أمريكا وكندا والمكسيك)

واحدة، مما يؤدي إلى مضاعفة فرص الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج، وتعتبر السوق الأوروبية المشتركة إحدى مراحل الإتحاد الأوروبي التي أنشأت بمقتضى معاهدة روما في 25مارس ١٩٥٧م بين كل من فرنسا وألمانيا الإتحادية وايطاليا ودول البينيلوكس (هولندا، بلجيكا لوكسمبورغ) مثلا واضحا على قيام حركة الأسواق المشتركة ولقد دخلت هذه المعاهدة حيز التنفيذ في أول يناير ١٩٥٨.

د- **الاندماج الاقتصادي** : هذه هي المرحلة الأخيرة التي يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكامل الاقتصادي، إذ تتضمن بالإضافة إلى المراحل السابقة توحيد السياسات الاقتصادية كافة، وايجاد سلطة إقليمية عليا، وعملة موحدة تجري في التداول عبر بلدان المنطقة المتكاملة، وجهاز إداري موحد لتنفيذ هذه السياسات، وفي هذه المرحلة تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا.

٣- دوافع التكامل الاقتصادي وعوامل نجاح تحقيقه:

يتمثل التكامل الاقتصادي في إجراء تقارب تدريجي غايته دفع عجلة التنمية في الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة، ويعتبر الوسيلة المثلى

للتغلب على التناقض بين نمو القوى المنتجة في عصر التقدم التكنولوجي، ومحدودية الموارد الطبيعية اللازمة لزيادة الإنتاج، لذا نجد أن للتكامل الاقتصادي عدة دوافع منها[١]:

أ- **دوافع تاريخية:** وجود روابط تاريخية قوية بين شعوب دول التكامل والقرب الجغرافي والتشابه أو التقارب الحضاري، غير أن هذه الشروط لا تكفي وحدها ويمكن الفصل في كونها تولد خلفية مشتركة من شأنها تحقيق درجة من الاستعداد للتفاهم المشترك والعمل معا.

ب-**الدوافع الإقتصادية:** تعتبر من أهم العوامل التي تشجع على التكامل وذلك من خلال الحصول على مزايا الإنتاج الكبير حيث يتسع حجم السوق، ويشجع على توجيه الإستثمارات وإعادة توجيه السلع ورأس المال والعمل من دولة لأخرى وازالة كل العوائق في هذا المجال، كما يؤدي الي تيسير الإستفادة من المهارات الفنية والأيدي العاملة بصورة أفضل، وعلى نطاق أوسع، كذلك تسهيل تحقيق عملية التنمية الإقتصادية وذلك لأن عملية التنمية

[١] عميمور نور الدين، محروق زكرياء، الاثار المتوقعة لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية علي الاقتصاد الجزائري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، ٢٠٢١، ص٥.

بعد التكتل تصبح أسهل وأيسر مما لو قامت به كل دولة مستقلة عن الأخرى فالوحدة الاقتصادية للدول تضع سياسة عامة تستهدف إستغلال الإمكانيات الاقتصادية المختلفة مما يؤدي الي النهوض بالإنتاج والإستثمار والدخل والتشغيل، كذلك تنويع الإنتاج بطريقة إقتصادية وهذا قد يحمي إقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الإنتكاسات و التقلبات والسياسات الأجنبية.

ج- **الدوافع السياسية:** تتمثل في تحقيق توحيد الرؤي السياسية من خلال التكامل الإقتصادي سواء في شكل اتحاد جمركي أو سوق مشتركة لأنه يشعر شعوب دول التكتل بوحدة مصالحها الإقتصادية وبأنه يوجد أداة سياسية مشتركة للتفاوض والتشاور.

يمكن القول أخيرا بأن نجاح التكامل الاقتصادي بين الدول يتوقف على عدد من المتطلبات الأساسية والعوامل الأخرى المساعدة وتتمثل أهم هذه العوامل في[1]:

أ- **وجود إطار قانوني** : تأتي ضرورة وجود إطار قانوني أنه يحدد بصورة واضحه وجلية حقوق وواجبات الدول الأعضاء، ويبين كيفية معالجة المستجدات التي قد تطرأ في المستقبل.

[1] مدثر أحمد أبو القاسم، العلاقات التجارية بين مصر والسودان، مؤتمر افاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل (الفرص والتحديات)، القاهرة، ٢٠١٠، ص٣٠٦.

ب–**وجود إطار مؤسسي:** يكمل وجود الإطار المؤسسي وجود الإطار القانوني بين الدول الأعضاء لتجنب الخلافات التي قد تنشأ مستقبلا بين هذه الدول، وعليه تكون الحاجة والضرورة ملحة لوجود مؤسسات واتحادات قومية مهمتها الإشراف على الاتفاقيات وتطبيقها وسن التشريعات الجديدة وحل الخلافات البينية .

ج– **وجود تعاون اقتصادي:** يعد هذا التعاون من أهم المرتكزات التي تدعم التعاون الإقليمي لان حل القضايا دون توضيح أبعادها الاقتصادية يصبح غير ذي جدوى، ومن أهم مرتكزات التعاون الاقتصادي ما يلي: وجود استثمارات مشتركة؛ فلنجاح عمليه التكامل الاقتصادي بين الدول يتطلب ذلك إنجازات فعلية بوجود استثمارات مشتركة داخل دول التكتل الاقتصادي، كذلك وجود تجارة بينية؛ حيث يتوقف نجاح التكامل الاقتصادي على حجم التجارة البينية بين الدول الأعضاء، الأمر الذي يعكس درجة اعتماد دول التكامل بعضها على بعض في توفير ما تحتاجه من سلع وخدمات.

مما سبق نصل الي أن التكتلات الاقتصادية أصبحت بمختلف أنواعها واقعا ملموسا ومتغيرا هاما من متغيرات النظام العالمي الجديد، إذ مر الاقتصاد العالمي بمرحلة مهمة تتمثل في زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي الذي جعل العديد من الدول تتعاون فيما بينها في إطار اتفاقيات اقتصادية ذات أشكال مختلفة لتتوسع فيما بعد إلى تكتلات اقتصادية تهدف إلى إزالة كل القيود التي تعيق عملية الاندماج الاقتصادي المترتبة على تبادل السلع والخدمات، من أجل الاستفادة من التنوع الموجود بين الدول، وتغطية العجز أو الندرة من النواحي الأخرى. من هنا تأتي أهمية دراسة منطقة التجارة القارية الافريقية كأحد أشكال التكامل الاقتصادي المنشود للقارة الافريقية.

ثانيا: الركائز الأساسية للتكامل الإقليمي في أفريقيا

تحسنت أسس الاقتصاد الكلي بشكل عام في أفريقيا عام ٢٠٢٢، ولكن لا تزال هناك تحديات كبيرة على المدى المتوسط تعزى بدرجة كبيرة إلى استمرار آثار الوباء (جائحة كورونا) والتقلب الناجم عن أثر النزاع الروسي الأوكراني، فمن المتوقع أن يتقلص متوسط العجز المالي في أفريقيا إلى ٤% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 من 5.1% في عام 2021 ما يعكس تقليص التدخلات المتعلقة بوباء

فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، ولكن ارتفاع أسعار السلع الأساسية الناجم عن النزاع الروسي الأوكراني تشكل عقبة كبرى تعيق تحسن الوضع المالي على المدى القصير والمتوسط، خصوصا بالنسبة إلى الاقتصادات التي تعتمد على واردات الطاقة والسلع الغذائية، ومن المتوقع أن يبلغ متوسط عجز الحساب الجاري 2.0% من الناتج المحلي الإجمالي في عام2022 في انخفاض من 2.4% في عام2021 مدعوما بالتقلص المتوقع للعجز التجاري والتحويلات الجارية، ومن المتوقع أن يتسارع متوسط التضخم إلى 13.5% في عام 2022 من13.0 ٪ في عام 2021 بسبب ارتفاع حاد في أسعار السلع الأساسية، ولاسيما الطاقة والغذاء نتيجة احتدام النزاع الروسي الاوكراني[١].

الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة أصبح أهم خصائص النظام العالمي الجديد، ليكون نطاقا تتضاءل فيه أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي، بل يحل محله في هذا المجال الإقليم الاقتصادي للحصول على أكبر

[١] تقرير الافاق الاقتصادية الافريقية، دعم مقاومة التغير المناخي والانتقال العادل للطاقة في أفريقيا، مجموعة بنك التنمية الافريقية، ٢٠٢٢، ص٢.

مكاسب ممكنة من التجارة الدولية وتدفقات الاستثمار وتنسيق لوائح السياسات الاقتصادية داخليا و خارجيا[١].

عملت دول المنطقة منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي على تأسيس العديد من منظمات التكامل الإقليمية وذلك للتغلب على مشكلة العدد الكبير من الدول الفقيرة والأسواق صغيرة الحجم المنتشرة في إفريقيا، قد شملت ظاهرة التكتلات الاقتصادية العالم بقاراته المختلفة، كما أن التكتلات الاقتصادية شملت القارة الافريقية بمختلف أقاليمها، ووزعت بشكل متفرق على كل من شمال، شرق، وسط وغرب افريقيا، وهو ما ذهبت إليه اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة وأقره ميثاق منظمة الوحدة الافريقية بضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء واتباع أسلوب التجمعات الاقليمية الفرعية للتعامل مع الأوضاع الاقتصادية وتحقيق التنمية[٢].

[١] عبد الوهاب الأمين، بشير طاهر فريد، التجارة العربية الافريقية ودورها في دعم التنمية في الأقطار الافريقية جنوب الصحراء، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية، البحرين، ٢٠٠٩، ص١٣.

[٢] هويدا عبد العظيم، منطقة التجارة الحرة القارية، مركز المعلومات واتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، مصر، ٢٠٢١، ص٦.

شكل (١)

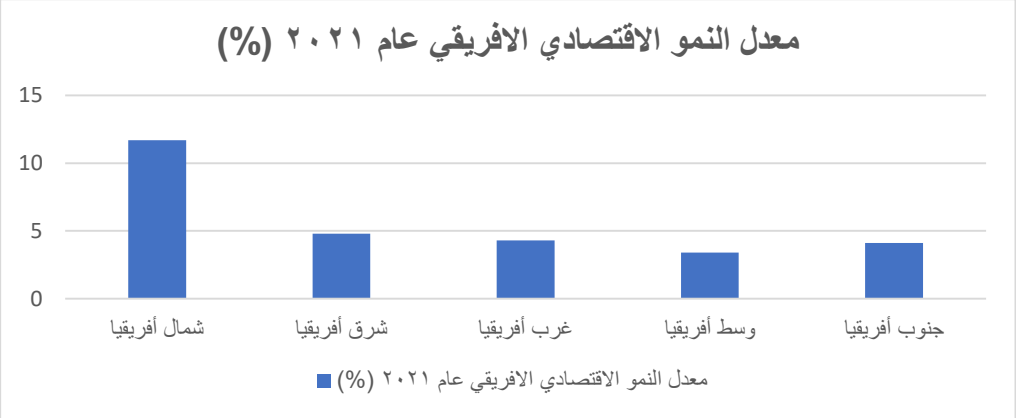

المصدر: تقرير الافاق الاقتصادية الافريقية عام ٢٠٢٢، دعم مقاومة التغير المناخي والانتقال العادل للطاقة في أفريقيا، مجموعة بنك التنمية الافريقية.

يتضح من الشكل السابق ووفقا لتقرير الافاق الاقتصادية الافريقية[١] عام ٢٠٢٢ أن النمو الاقتصادي في أفريقيا قد بلغ عام2021 النسبة الأعلى في شمال أفريقيا ١١,٧% وشرق أفريقيا ٤,٨% وفي عام 2022 من المتوقع أن يتراجع النمو إلى 4.5% في شمال أفريقيا ويستقر عند 4.7% في شرق أفريقيا، وفي عام 2021 بلغ متوسط النمو في غرب أفريقيا 4.3% ومن المتوقع أن يظل مرتفعا عند 4.1% في عام،2022 ومن المتوقع أن يرتفع النمو في وسط أفريقيا إلى 4.6% عام 2022

[١] تقرير الافاق الاقتصادية الافريقية، دعم مقاومة التغير المناخي والانتقال العادل للطاقة في أفريقيا، مرجع سابق، ص٢.

من 3.4% في عام 2021، يمثل النمو المقدر للجنوب الأفريقي بنسبة 4.2% أكبر انتعاش، بعد انكماش بنسبة ٦,٠% مدعوما بانتعاش قوي في بوتسوانا ١٢,٥% وموريشيوس، ٤,٠% وجنوب أفريقيا ٤,٩% ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في المنطقة إلى 2.5% في عام 2022 مع تلاشي آثار المحفزات المالية الكبيرة.

يمكن تقسيم الدول الافريقية وفق اتفاقيات التجارة الحرة بين الأقاليم المختلفة إلى تجمعات مختلفة وهي: اتحاد المغرب العربيAMU ، المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقياECOWAS ، المجموعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا ECCAS، مجموعة دول جنوب افريقيا للتنميةSADC ، السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقياCOMESA ، كما تشعبت وتفرعت عن هذه التكتلات، تكتلات اقليمية أصغر في منطقة جنوب الصحراء، تضم MRU ، UEMOA ويتبعان تجمع ECOWAS تكتلCEMAC وCEPGL ويضمان دول أعضاء في ECCAS و COMESA و SADC ويتبعان جماعة شرق افريقيا EAC كما تأسست كل منIGAD و

IOCاويضمان الدول الأعضاء في COMESA، وتأسست أيضاSACU وتضم بعض دولSADC[١].

نستعرض فيما يلي التوزيع النسبي للتجارة البينية مع التجمعات الدولية التي تتضمن مصر عام ٢٠٢٠، ٢٠٢١ مع الإشارة بالتفصيل اللازم لتجمع الساحل والصحراء الذي يضم مصر و ٢٧ دولة أفريقية وتجمع دول الكوميسا (دول شرق وجنوب أفريقيا) باعتباره التجمع الاقتصادي الأكبر والركيزة الأساسية التي تقوم عليها منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية.

[١] شليحي الطاهر، مختاري مصطفي، تقييم لتجارب التكامل الاقتصادي في أفريقيا، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، مج٠٣، ع٠٦، ٢٠١٨، ص٦٨.

شكل (٢)

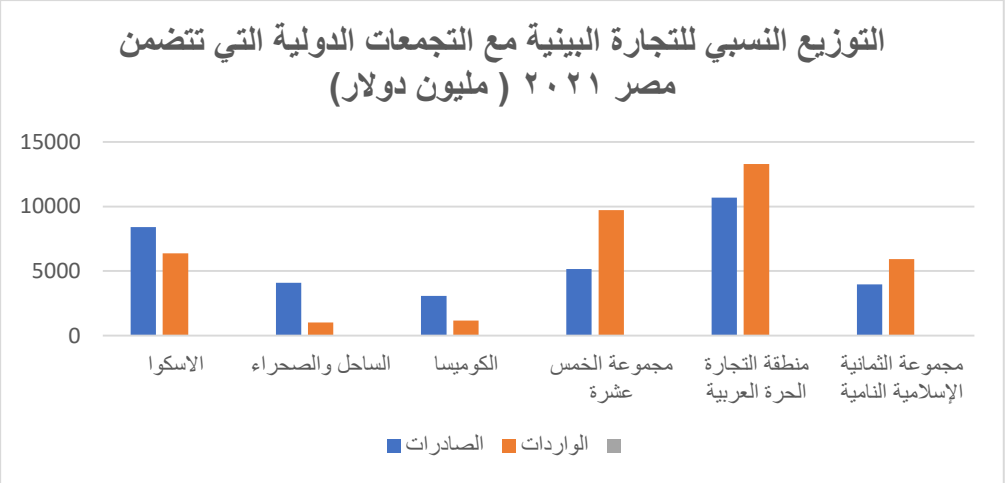

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، النشرة السنوية للتجارة البينية مع التجمعات الدولية عام ٢٠٢١، مايو ٢٠٢٢.

يوضح الشكل السابق التوزيع النسبي للتجارة البينية مع التجمعات الدولية التي تتضمن مصر عام ٢٠٢١ والتي تتضمن تجمع الكوميسا وكذلك تجمع الساحل والصحراء نتناولهما بشئ من التفصيل باعتبارهما من الركائز الاقتصادية الداخلة في منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية[١]:

[١] الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، النشرة السنوية للتجارة البينية مع التجمعات الدولية عام ٢٠٢١، مايو ٢٠٢٢.

أ- تجمع دول الساحل والصحراء:

يضم تجمع الساحل والصحراء كل من (ليبيا – السودان – مالي تشاد – النيجر – بوركينا فاسو – غانا – ليبريا- المغرب- نيجيريا- سيراليون- الصومال- توجو- تونس- بنين- أفريقيا الوسطي- ساحل العاج- جيبوتي- أريتيريا- جامبيا- غينيا بيساو- جزر القمر- كينيا- موريتانيا- ساوتومي وبرنسيب- غينيا- السنغال).

بلغ اجمالي قيمة صادرات التجمع ٤٠٨٨,١ مليون دولار عام ٢٠٢١ مقابل ٢٨٥٨,٩ مليون دولار عام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة قدرها ٤٣%، جاءت ليبيا في المرتبة الاولي عام ٢٠٢٠، ٢٠٢١ حيث مثلت ٢١,٥ % ، ٢٣,٥% علي التوالي من اجمالي قيمة الصادرات البينية للتجمع. هذا وقد بلغ اجمالي قيمة واردات التجمع ١٠٢٥,٨ مليون دولار عام ٢٠٢١ مقابل ٨٠٠,٦ مليون دولار عام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة قدرها ٢٨,١%، جاءت كينيا في المرتبة الاولي عام ٢٠٢٠ حيث مثلت ٢٩,٨%، بينما جاءت السودان في المرتبة الاولي ٢٠٢١ حيث مثلت ٣٢,٨% من اجمالي قيمة الواردات البينية للتجمع.

ب-الكوميسا (دول شرق وجنوب أفريقيا)

الكوميسا هى اتفاقية السوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الأفريقى، يعد هذا التجمع إحدى الدعامات الرئيسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية التى تم إقرارها فى قمة أبوجا لعام١٩٩١، فهي تعد من أكبر التجمعات الاقتصادية الاقليمية الفرعية، إذ تغطي ما يعادل 21% من مساحة القارة الافريقية إذ أن هدف إنشاء التجمع هو إلغاء كافة القيود التجارية فيما بين الدول الأعضاء تمهيدا لإنشاء وحدة اقتصادية للمنطقة، وقد تم إنشاء الكوميسا فى ديسمبر عام 1994 خلفا لمنطقة التجارة التفضيلية التى بدأت عام ١٩٨١ وتستضيف لوساكا عاصمة زامبيا مقر سكرتارية الكوميسا، وتضم الكوميسا فى عضويتها 19 دولة تشمل كل من: مصر، والسودان، وإريريا، وإثيوبيا، وبوروندى، ورواندا، وجزر القمر، ومهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتى، وكينيا، ومدغشقر، ومالاوى، وموريشيوس، وأوغندا، وسوازيلاند، وزامبيا، وليبيا، وسيشيل، وزيمبابوى. ويصل إجمالى عدد سكان جمع الكوميسا نحو ٥١٣ مليون نسمة، ما يعكس سوقا كبري تتعدد بها أنماط الاستهلاك والأذواق[١].

[١] عصموني خليفة، التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الافريقية ودوره في تحقيق الوحدة الافريقية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر، ٢٠١٥، ص١٠٥.

بلغ اجمالي قيمة صادرات تجمع الكوميسا ٣٠٦٦ مليون دولار عام ٢٠٢١ مقابل ٢٣٤١,٥ مليون دولار عام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة قدرها ٣٠,٩ %، جاءت ليبيا في المرتبة الاولي عامي ٢٠٢٠، ٢٠٢١ حيث مثلت ٢٦,٢% ، ٣١,٣% علي التوالي من اجمالي قيمة الصادرات البينية للتجمع، هذا وقد بلغ اجمالي قيمة واردات التجمع ١١٧٢,٥ مليون دولار عام ٢٠٢١ مقابل ٩٥٦,٩ مليون دولار عام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة قدرها ٢٢,٥%، جاءت كينيا في المرتبة الاولي عام ٢٠٢٠ حيث مثلت ٢٤,٩%، بينما جاءت السودان في المرتبة الاولي عام ٢٠٢١ حيث مثلت ٢٨,٧% من اجمالي قيمة الواردات البينية للتجمع.

يتضح أن دول الكوميسا حققت عددا من الخطوات لتدعيم التكامل الاقليمي، وكان من أبرزها: فى أكتوبر عام 2000 فى قمة لوساكا، فقد تم إنشاء منطقة تجارة حرة خاصة انضمت إليها بعض دول التجمع، حيث تم إلغاء الرسوم الجمركية للسلع المتداولة فيما بين هذه الدول، وتسعى الكوميسا لمواءمة السياسات النقدية والمالية، كذلك تعزيز التجارة والاستثمار والقضاء على التعريفات الجمركية، والحواجز غير الجمركية وغيرها من المعوقات لحركة السلع والخدمات ورأس المال والافراد بحلول عام 2025.

هنا نجد أن أهم التحديات التى تواجه التجمع فى المرحلة المقبلة كيفية تأهيل البنية الأساسية لمتطمبات التجارة البينية كالتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، حيث أن استكمال المشروعات المتعلقة بها سيسهم فى خفض تكلفة الاستثمار بين الدول الأعضاء، وهناك أيضا تحديات تتعلق بنقص الطاقة والمياه ومعوقات التمويل الاستثماري وندرة النقد الأجنبي، نظرا لتخلف القطاع المصرفي في العديد من دول الكوميسا، مما يعرقل عمليات التصدير والاستيراد[١].

بعد عرض أهم التكتلات الاقتصادية الافريقية التي تضم مصر والمكونة لمنطقة التجارة الحرة الافريقية نصل الي أن غالبية الدول الافريقية تميزت بضعف الأداء الاقتصادي قاريا وعالميا، فكان اللجوء إلى التكامل الاقتصادي الجزئي من بين الاستراتيجيات التنموية المهمة لدول القارة، إذ برزت العديد من التجمعات الاقليمية الاقتصادية في مختلف مناطق القارة الافريقية. والتي حاولت التركيز على مقومات النجاح لأي تكتل كتوفير المناخ السياسي ووضع استراتيجية تنموية مشتركة بالإضافة الى التدرج في عملية التكامل الاقتصادي، الا أننا نجد أن تجارب التكامل للدول

[١] Common Market for Eastern and Southern Africa, Report of the Twenty-Ninth Meeting of the Trade and Customs Committee, (Kampala, Uganda: COMESA Secretariat 24 - 27 June, 2013, P.3.

الافريقية لم تحقق النتائج المرجوة منها، إذ لم ترقى التجارة البينية إلى الحد المطلوب ولم يكن هناك تنسيق للسياسات بين بعض التكتلات، بالإضافة إلى عدم تنفيذ الالتزامات من طرف بعض الدول الأعضاء سواء فيما يتعلق بحركة السلع أو الأشخاص أو رؤوس الأموال، مما يستوجب علينا عرض تأثير منطقة التجارة الحرة الافريقية علي التجارة البينية الافريقية وإبراز الدور المحوري المنشود منها.

المطلب الثاني

مراحل تأسيس واليات انشاء منطقة التجارة الحرة الافريقية

تمهيد.

تعد منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أكبر منطقة تجارية حرة في العالم على الإطلاق منذ تاريخ إنشاء المنظمة العالمية للتجارة عام ١٩٩٥ حيث أنها ستفتح المجال لإنشاء منطقة تجارية حرة، ستشمل كلا من السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) ، ومجموعة شرق إفريقياEAC ومجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية SADC من جهة، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا ECCAS، والمجوعة

الاقتصادية لدول غرب إفريقياECOWAS من جهة أخرى، بالإضافة إلى اتحاد المغرب العربي وتجمع دول الساحل والصحراء، لذا ومن خلال ذلك المطلب نسعرض أولا مفاوضات ومراحل انشاء منطقة التجارة الحرة الافريقية ثم نوضح ثانيا تأثير منطقة التجارة الحرة الافريقية علي التجارة البينية الافريقية.

أولا: مفاوضات ومراحل انشاء منطقة التجارة الحرة الافريقية

تشهد القارة الإفريقية تحولا كبيرا في المجال الإقتصادي من خلال إنشاء منطقة للتبادل الحر من شأنها المساهمة في انعاش القارة الإفريقية ومنحها عدة مزايا تمكنها من المنافسة على المستوى العالمي ومساهمتها في تطوير الإستثمار داخل القارة، فقد ذكرنا سابقا أن تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي ينطلق من مرحلة إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الدول الأعضاء، وهذا لابد أن يسبقه إنشاء سوق قارية موحدة تضم جميع سكان القارة الإفريقية الذين يتجاوز عددهم مليار ومئتي مليون نسمة تقريبا، بمخرجات اقتصادية تصل إلى ٢,٢ تريليون دولار أمريكي، فحسب

تقديرات الأمم المتحدة مرحلة الانتقال إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ستعطي دفعة قوية للتجارة البينية للدول الإفريقية بنسبة تصل الي ٣٣%[١].

١- نشأة منطقة التجارة الحرة الافريقية وأهدافها:

عقب استقلال الدول الإفريقية –على اختلاف حظوظها من النجاح والإخفاق– سعت هذه الدول إلى تأسيس مشروعات للتكامل الإقليمي، بوصفها استكمالاً لمشروعات التحرر والاستقلال الوطني، حيث تضافرت جهود عديدة آنذاك نتج عنها تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية في عام 1963م لتحقيق الوحدة الكاملة بين الدول الأعضاء وهو ما أكدته المادة الثانية من ميثاق المنظمة بضرورة السعي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، في مقدمتها تعزيز الوحدة والتضامن بين الدول الإفريقية، كما أكدت ذات المادة في فقرتها الثانية أنه لتحقيق تلك الأهداف فإن على الدول الإفريقية أن تنسق سياساتها العامة، خاصة في مجالات التعاون السياسي،

[١] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة التنفيذية الثامنة والستون، البند ٤ من جدول الاعمال المؤقت، جينيف، ٢٠١٩.

والاقتصادي، والثقافي، والعلمي، والصحي، والأمني، إلا أن ضروريات التكامل الإقليمي قد شكلت أولوية وركيزة أساسية في مسيرة التكامل المنشود[١].

تعد ظاهرة السعي للتعاون والتكامل الإقليمي إحدى سمات النظام الاقتصادي في عصرنا الراهن، حيث سعت الكثير من الدول الإفريقية إلى تعزيز علاقاتها وتضافر جهودها على المستوى الإقليمي سواء في شكل اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أو بتشكيل مؤسسات إستراتيجية، بهدف تلبية طموحات وآمال شعوبها والتغلب على الظروف الاقتصادية والاجتماعية عبر التعاون والتكامل الإقليمي[٢].

تعد منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية منطقة تجارة حرة تضم في عضويتها كافة دول الاتحاد الأفريقي (٥٥ دولة)، بهدف إزالة الضرائب الجمركية والقيود غير الجمركية أمام حركة التجارة البينية الأفريقية، وبالتالي خلق سوق قاري لكافة السلع والخدمات داخل القارة الافريقية يضم أكثر من مليار نسمة ويفوق حجم الناتج المحلي الإجمالي له عن 2 تريليون دولار، مما يؤدي إلى انشاء الاتحاد

[١] فتح الجليل عبد رب الرسول، تقييم حالة التكامل الإقليمي داخل التكتلات الافريقية: الواقع والطموح، متابعات أفريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ع١٣، ٢٠٢١، ص٤٣.

[٢] هدي صالح النمر، فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الافريقي واليات تفعيله، قضايا التخطيط والتنمية رقم ٣١١، معهد التخطيط القومي، ٢٠٢٠، ص٤.

الجمركي الأفريقي وتطبيق التعريفة الجمركية الموحدة تجاه واردات القارة الافريقية من الخارج، وبالتالي إعلان قيام الولايات المتحدة الأفريقية وفقاً لقرارات القمة الأفريقية[١].

ترجع فكرة تأسيس منطقة افريقية للتبادل التجاري الحر إلى معاهدة أبوجا المبرمة سنة ١٩٩١، والتي تقضي بتحقيق هدف رئيسي يتمثل في دمج القارة الأفريقية بحلول عام ٢٠٣٥، وفقا لخطة إستراتيجية تقوم على أربع مراحل هي[٢]:

أ- تعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية في القارة الأفريقية .

ب-تأسيس اتحاد جمركي قاري .

ج- تطبيق سياسات قطاعية مشتركة .

د- إنشاء سوق مشتركة .

هذا وتتمثل الأهداف الرئيسية لمنطقة التبادل الحر الإفريقية حسب الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة الافريقية فيما يلي:

[١] وزارة التجارة والصناعة، مذكرة شارحة للاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، مصر، ٢٠١٩، ص٣.

[٢] ياسين شكيمة، ورقة عمل بعنوان" دور الجزائر في انشاء منطقة التبادل التجاري الحر في أفريقيا، مؤتمر بعنوان" تحديات وافاق الدور الجزائري في المنظمات الإقليمية"، اتحاد المغرب العربي، الاتحاد الافريقي، ديسمبر ، ٢٠١٨، ص٤.

جدول (١)

أهداف اتفاقية منطقة التجارة الحرة الافريقية

الأهداف العامة	الأهداف محددة
- خلق سوق موحدة للسلع والخدمات ميسرة بتنقل الأشخاص من أجل تعميق التكامل الإقتصاي للقارة الإفريقية ووفقا للرؤية الإفريقية المتمثلة في" أفريقيا متكاملة، ومزدهرة ومسالمة "كما وردت في أجندة ٢٠٦٣. - خلق سوق محررة للسلع والخدمات من خلال جولات متتالية من المفاوضات تساهم في حركة رأس المال للأشخاص الطبيعيين. - تسهيل الإستثمارات المبنية على المبادرات والتطورات في الدول الأطراف والمجموعات الإقتصادية الإقليمية. - إرساء الأسس لإقامة اتحاد جمركي قاري وسوق مشتركة قارية موحدة في مرحلة لاحقة. - تشجيع وتحقيق التنمية الاجتماعية والإقتصادية المستدامة والشاملة والمساواة بين الجنسين والتحول الهيكلي للدول الأطراف. - تحسين القدرة التنافسية لاقتصادات الدول الأطراف داخل القارة وفي السوق العالمية. - تشجيع التنمية الصناعية من خلال التنويع وتنمية سلاسل القيمة الإقليمية والتنمية الزراعية والأمن الغذائي. - حل تحديات تعدد وتداخل العضوية داخل المجموعات الإقتصادية الإقليمية وتسريع عمليات التكامل الإقليمي والقاري.	- الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعترض التجارة في السلع. - التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات. - التعاون بشأن الإستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة. - التعاون في جميع المجالات المتصلة بالتجارة. - التعاون في المسائل الجمركية وفي تنفيذ تدابير تيسير التجارة. - إنشاء آلية لتسوية المنازعات فيما يتعلق بالحقوق والواجبات. - إنشاء إطار مؤسسي لتنفيذ وإدارة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وضمان إستمراريته.

المصدر: الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة الافريقية، مفوضية الاتحاد الافريقي، الباب الثاني، المادة ٣ و ٤، ٢٠١٨.

٢- هيكل اتفاق ونطاق تسلسل مفاوضات منطقة التجارة الحرة الافريقية:

يتمثل الهدف من إطلاق مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية في إبرام اتفاقية تجارية شاملة من شأنها زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة في افريقيا والتغلب على الاعتماد على تصدير المنتجات الأساسية بالإضافة الى حل مشكلة التحديات المتعلقة بتعدد وتداخل العضوية والإسراع بعمليات التكامل الإقليمي والقارى.

شكل (٣)

هيكل اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية

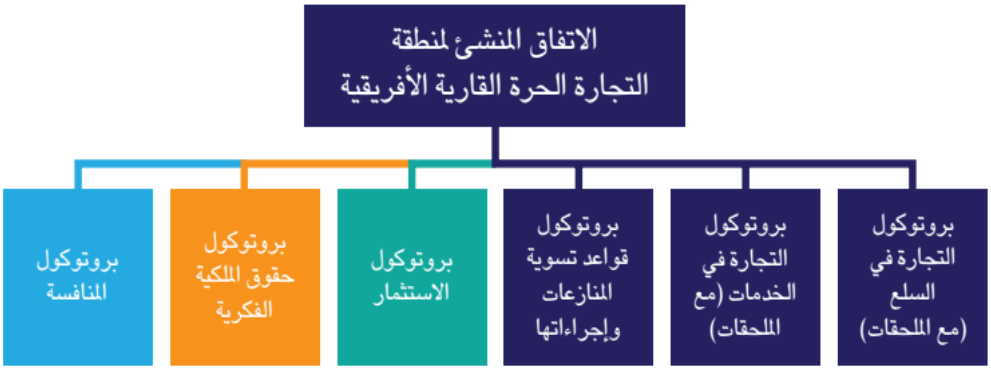

المصدر: الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة الافريقية، مفوضية الاتحاد الافريقي، ٢٠١٨.

يتضح لنا من هيكل الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية أنه يغطي نطاق منطقة التجارة الحرة القارية : التجارة في السلع والتجارة في الخدمات، والاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، وسياسة المنافسة، يتم إجراء مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية على مرحلتين[١]:

أ- تغطي المرحلة الأولى : المفاوضات حول التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات.

ب-تغطي المرحلة الثانية : المفاوضات حول المجالات التالية : (الاستثمار، حقوق الملكية الفكرية، وسياسة المنافسة).

هذا وقد خطت القارة الإفريقية خطوات حاسمة في مجال المفاوضات الرامية إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة، وذلك ضمن فعاليات قمة الاتحاد الإفريقي القارية(AfCFTA) [٢] في إطار المراحل التالية[٣]:

أ- مرحلة وضع التصور

[١]منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إطار تعزيز التجارة البينية الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية، مفوضية الاتحاد الأفريقي، اديس ابابا، ٢٠٢١، ص٦.

[٢] The African Continental Free Trade Area :(AfCFTA)

[٣]جيهان عبد السلام عباس، منطقة التجارة الحرة القارية ومستقبل التكامل الإقليمي في أفريقيا، متابعات أفريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ع١٣، ٢٠٢١، ص٣٣.

اعتمدت الدورة العادية الثامنة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي التي عقدت في أديس أبابا بإثيوبيا في يناير ٢٠١٢م مقررا بإنشاء منطقة تجارة حرة قارية بحلول تاريخ إرشادي وهو عام 2017م، كما اعتمدت القمة خطة عمل تعزيز التجارة البينية للقارة الإفريقية، والتي حددت سبع أولويات تتمثل في السياسة التجارية، وتسهيل التجارة، والطاقة الإنتاجية، والبنية التحتية ذات الصلة بالتجارة، وتكامل الأسواق، كما اعتُمدت خريطة الطريق لتوضيح خطوات الوصول إلى منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي.

ب- المرحلة التحضيرية

أتت المرحلة التحضيرية من خلال تنظيم اجتماعات تشاورية إقليمية حول منطقة التجارة الحرة القارية لجميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية الثماني التي يعترف بها الاتحاد الإفريقي وذلك في الفترة من مايو- نوفمبر ٢٠١٤م. وتم من خلالها التكليف بإجراء الدراسات وإعداد الوثائق الفنية حول مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية،

فضلاً عن إشراك القطاع الخاص في المفاوضات، ومحاولة إنشاء مجلس الأعمال الإفريقي ومرصد التجارة[١].

ج- مرحلة إطلاق المفاوضات

عقدت اجتماعات الدورة العادية الـ ٢٥ لقمة الاتحاد الإفريقي خلال الفترة 7-15يونيو ٢٠١٥م بجنوب إفريقيا، وبعد ثمانية اجتماعات وصل فريق المفاوضات إلى ثلاث نتائج مهمة، شملت صياغة الاتفاقية الإطارية بشأن المنطقة الحرة، والبروتوكول المتعلق بالبضائع، والبروتوكول الخاص المتعلق بالتجارة والخدمات، وتمت الموافقة رسميًّا على الوثائق الثلاث، واعتمادها من قبَل وزراء التجارة الأفارقة في نيامي عاصمة النيجر في ديسمبر ٢٠١٧م.

د- مرحلة الإعلان

بعد ست سنوات من المفاوضات التي بدأت في عام ٢٠١٢م، وقعت 44 دولة إفريقية الاتفاقية المنشئة لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية وذلك في الاجتماع الخامس لوزراء التجارة للاتحاد الإفريقي، الذي عقد في كيغالي برواندا في 9-

[١] تحديث حول منطقة التجارة الحرة القارية، تقرير مرحلي عن منطقة التجارة الحرة الافريقية، الاتحاد الافريقي، ٢٠١٧.

8مارس ٢٠١٨م، حيث اعتمدت الاتفاقية القانونية التي تُشكل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وعرضت للتوقيع في القمة الاستثنائية العاشرة في 21مارس ٢٠١٨م، حيث صدر إعلان ختامي يؤكد رغبة الدول أعضاء الاتحاد في تعميق التكامل بين الدول الإفريقية، وصيغت الاتفاقية التي أسست لإطلاق منطقة التجارة الحرة القارية.

هـ- مرحلة إطلاق المنطقة للتشغيل

أُطلقت المرحلة التشغيلية لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في 7يوليو ٢٠١٩م، وأسست الأدوات التنفيذية الخمسة التي تحكم منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وهي: قواعد المنشأ، منتدى التفاوض عبر الإنترنت، مراقبة وإزالة الحواجز غير الجمركية، نظام المدفوعات الرقمية، كما افتتحت مفوضية الاتحاد الإفريقي أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في أكرا بغانا، وفي أغسطس ٢٠٢٠م عقب الأزمة العالمية التي أحدثتها جائحة كورونا، أجل بدء التجارة من 1يوليو ٢٠٢٠م إلى 1يناير ٢٠٢١م، إلا أنه لا يزال هناك عدد من الجوانب الرئيسة قيد الانتهاء، وتشمل جداول الامتيازات الجمركية وقواعد المنشأ للسلع، وجداول الالتزامات المحددة على الخدمات، وبموجب إجراءات تحرير التعريفة

الجمركية وافقت الدول الأعضاء على تحرير 90%من بنود الرسوم الجمركية في غضون ٥ سنوات بالنسبة للدول الإفريقية ونحو ١٠سنوات بالنسبة للدول الإفريقية الأقل نموا[١].

ثانيا: تأثير منطقة التجارة الحرة الافريقية علي التجارة البينية الافريقية

شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أفريقيا في عام 2021 ارتفاعا ملحوظا، بفضل زيادة الطلب العالمي، وارتفاع أسعار النفط المفيد للاقتصادات المصدرة للنفط، وتخفيف القيود المرتبطة بجائحة فيروس كورونا (كوفيد- ١٩) في معظم البلدان، وما يرتبط بذلك من نمو في الاستهلاك والاستثمار الداخليين، كما يتضح من الشكل التالي أنه من المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أفريقيا الي ٤,١% في عام 2022.

[١] Philomena Apiko, Sean Woolfrey, and Bruce Byiers, "The promise of the African Continental Free Trade Area (AfCFTA)," *ecpdm*, December, 2020, pp2-3.

شكل (٤)

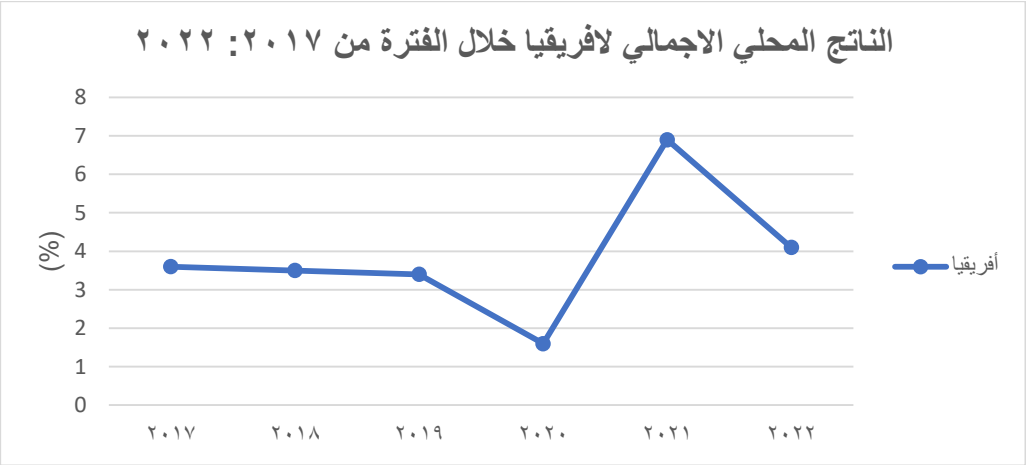

Source: World bank database.

يقدر بنك التنمية الأفريقي أنه علي الرغم من النمو، استمرت الآثار الحياتية والمعيشية لوباء فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في أفريقيا في عام2021. حيث يقدر أن حوالى 30 مليون أفريقي قد وقعوا في براثن الفقر المدقع في عام 2021 وفقدت 22مليون وظيفة تقريبا في البلدان الأفريقية في العام ذاته بسبب الوباء، ومن المرجح أن تستمر هذه النتائج في عامي 2022و2023 مع مراعاة التأثير المطول للاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن النزاع الروسي الأوكراني، ويقدر عدد الأفارقة

الإضافيين الذين قد يعانون من الفقر المدقع بنحو 1.8مليون في عام 2022و 2.1 مليون في عام ٢٠٢٣[١].

يعتبر إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية مشروعا تضمنته الأجندة الإفريقية لسنة ٢٠٦٣ بحيث سيتيح إقامة سوق تضم أكثر من مليار شخص ويبلغ إجمالي ناتجها المحلي المتراكم أكثر من ٢٥٠٠ مليار دولار، كما تمثل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سوقا ذات إمكانات ومؤهلات عالية، خاصة إذا علمنا أن عدد سكان إفريقيا سيبلغ – حسب التوقعات – حوالي 2,5 مليار نسمة بحلول عام ٢٠٥٠ كما سينمو اقتصادها بمعدل ضعف معدل نمو البلدان المتقدمة[٢]، وأنه من المتوقع ان تقوم منطقة التجارة الحرة الافريقية بتعزيز التجارة البينية الأفريقية وتنويع التجارة داخل أفريقيا وزيادة الانتاج من المنتجات ذات القيمة المضافة الصادرة من السوق الإقليمي.

تقدر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لديها القدرة على تعزيز التجارة البينية الأفريقية بنسبة ٥٢,٣% عن طريق إلغاء رسوم

[١] تقرير الافاق الاقتصادية الافريقية، دعم مقاومة التغير المناخي والانتقال العادل للطاقة في أفريقيا، مرجع سابق، ص٢.

[٢] عائشة عبد الحميد، دخول منطقة التجارة الحرة الافريقية حيز التنفيذ وأثره علي الجانب السياسي والأمني في الجزائر، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، مج٤، ع٨، ٢٠٢٠، ص٢٨٨.

الاستيراد، ومضاعفة هذه التجارة إذا تم تخفيض الحواجز غير الجمركية[١]، وتتميز هذه الاتفاقية عن غيرها من حيث شموليتها وتعمقها في التحرير فيما بين الدول الإفريقية في مجالي التجارة في السلع والتجارة في الخدمات، وكذلك تضمينها اتفاقيات تحث دول القارة على دفع الاستثمارات فيما بينها وتوفر الحماية اللازمة لها وتتبنى سياسات المنافسة واحترام حقوق الملكية الفكرية، وتعد كل هذه المجالات حديثة نسبيا لدول القارة التي تخوض للمرة الأولى مفاوضات بشأنها وتتبادل التنازلات حولها خاصة في ظل تراجع التبادل التجاري بين أفريقيا والعالم واستمرار العجز التجاري في هذا الشأن وهو ما يتضح من الجدول (٢) .

[١] Valensisi G and Karingi S, From global goals to regional strategies: Towards an African approach (8) to SDGs [the Sustainable Development Goals], African Geographical Review, 36(1), 2017, pp.45.

جدول (٢)

التبادل التجاري بين أفريقيا والعالم خلال الفترة (٢٠١٧: ٢٠٢١) مليار دولار

عام	صادرات أفريقيا الي العالم	واردات أفريقيا من العالم	قيمة اجمالي التجارة	الميزان التجاري
٢٠١٧	٤٢٩,٢	٥٠٦,٨	936	-77.6
٢٠١٨	٥٠٥,٤	٥٨٣,٣	1088.7	-77.9
٢٠١٩	٤٧٦,٩	٥٧٤,٧	1051.6	-97.8
٢٠٢٠	٣٩٣,١	٥١٠,٧	903.8	-117.6
٢٠٢١	٥٢٢	٥٩٥,٩	1117.9	-73.9

Source: International Trade Centre, Trademap database, https://www.trademap.org/.

يتضح من الجدول السابق تطور التبادل التجاري بين أفريقيا والعالم حيث سجلت مايزيد عن ١١١٧ مليار دولار في العام ٢٠٢١ مقارنة بـ ٩٣٦ مليار دولار في ٢٠١٧، وقد بلغت قيمة صادرات أفريقيا الي العالم ما يزيد عن ٥٢٢ مليار دولار عام ٢٠٢١ مقارنة ب ٤٢٩ مليار دولار عام ٢٠١٧ في حين زادت قيمة واردات

أفريقيا من العالم لتصل الي ٥٩٦ مليار دولار مقارنة بـ ٥٠٦ مليار دولار في العام ٢٠١٧، ليصل مقدار العجز التجاري الافريقي في العام ٢٠٢١ الي مايقارب ٧٤ مليار دولار مقارنة بـ ٧٧ مليار دولار في العام ٢٠١٧.

من المتوقع أن تصبح منطقة التجارة الحرة القارة الإفريقية محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي والتصنيع والتنمية المستدامة للقارة تماشيا مع أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣ "وجدول أعمال الأمم المتحدة ٢٠٣٠" من خلال إلغاء التعريفات وازالة الحواجز غير التعريفية، وأن تتصدى اتفاقية التجارة الحرة لأفريقيا لفتح الأسواق الأفريقية ودعم خلق بيئة أعمال مواتية للتجارة البينية الأفريقية، وأنه بحلول عام 2040 واذا تم تنفيذ التجارة البينية بشكل جيد فيمكن أن تشكل ما يصل مابين ٤٠ إلى 50%من الصادرات بحلول عام 2040 بزيادة عن النسبة الحالية البالغة ١٧%، ومع ذلك فإن الاختبار الحقيقي لاتفاقية التجارة الحرة الأفريقية الكبرى سيكون مدى سرعة قيام البلدان الأفريقية بتسريع تنويع الصادرات وتطوير المنتجات، وجعل التجارة أكثر شمولا[١].

جدول (٣)

[١] حفاف وليد، مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية(المزايا والتحديات)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، ع٣، قالمة، الجزائر، ٢٠٢٠، ص٦٠٩.

التبادل التجاري وقيمة التجارة البينية الافريقية خلال الفترة (٢٠١٧: ٢٠٢١)

مليار دولار

عام	صادرات أفريقيا البينية	واردات أفريقيا البينية	قيمة اجمالي التجارة الافريقية البينية	الميزان التجاري
٢٠١٧	٧٧,٩	٦٢,٨	140.7	15.1
٢٠١٨	٩١,٢	٧٢,٧	163.9	18.5
٢٠١٩	٨٥,٢	٧٠,٣	155.5	14.9
٢٠٢٠	٦٦,٥	٦١,٣	127.8	5.2
٢٠٢١	٧١,٣	٦٧,٨	139.1	3.5

Source: International Trade Centre, Trademap database, https://www.trademap.org/.

يتضح من الجدول السابق ضعف التبادل التجاري وقيمة التجارة البينية الافريقية حيث سجلت مايزيد عن ١٣٩ مليار دولار في العام ٢٠٢١ مقارنة بـ ١٤٠ مليار دولار في ٢٠١٧، وقد بلغت قيمة صادرات أفريقيا البينية ما يزيد عن ٧١ مليار دولار عام ٢٠٢١ مقارنة ب ٧٧ مليار دولار عام ٢٠١٧ في حين زادت قيمة واردات أفريقيا البينية لتصل الي٦٧ مليار دولار مقارنة بـ ٦٢ مليار دولار في العام ٢٠١٧،

ليصل مقدار الفائض التجاري الافريقي في العام ٢٠٢١ الي مايقارب ٤ مليار دولار مقارنة بـ ١٥ مليار دولار في العام ٢٠١٧.

يعتمد نجاح عملية التكامل الإقليمي بين الاقتصادات الأفريقية بشكل رئيسي على الحد من الحواجز غير الجمركية في السلع والخدمات، ومواءمة قواعد المنشأ عبر التكتلات الاقتصادية الإقليمية، كما ان اجراءات تيسير التجارة تستحق اهتماما خاصا لتحفيز التجارة البينية الأفريقية وإذا تم إحراز تقدم على مستوى تخفيض تكاليف التجارة بالتوازي مع القضاء على الحواجز الجمركية على البضائع داخل أفريقيا فإن حصة التجارة البينية الأفريقية يمكن ان تزيد أكثر من الضعف بحلول عام ٢٠٢٢، مع زيادة نسبة المنتجات الصناعية[١].

[١] تقرير مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الافريقية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، الدورة ٥٣، ٢٠٢١، ص٢٧.

جدول (٤)

نسبة التجارة البينية إلى إجمالي تجارة أفريقيا عامي ٢٠١٨، ٢٠٢٢ (%)

	٢٠١٨	٢٠٢٢	
نسبة التجارة البينية إلى إجمالي تجارة أفريقيا	١٦%	بدون تحرير التجارة	**18%**
		بعد تحرير التجارة وتطبيق "**منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية**" واستكمال مقاييس تسهيلات التجارة	**٥٣%**

المصدر: الاتحاد الافريقي، أفريقيا تنطلق: منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، مفوضية الاتحاد الافريقي، إدارة الاعلام والاتصال، مارس ٢٠١٨.

يتضح من الجدول السابق كذلك وفقا لتقديرات الاتحاد الافريقي نسبة التجارة البينية الافريقية أقل بكثير مما تفعله مع بقية العالم، حيث تبلغ التجارة البينية الافريقية ١٦% في العام ٢٠١٨، مقارنة بـ ١٩% من التجارة البينية الإقليمية في أمريكا اللاتينية و ٥١% في اسيا، و٥٤% في أمريكا الشمالية، و ٧٠% في أوروبا .

تشير تقديرات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لافريقيا الي أن منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية لديها القدرة علي تعزيز التجارة البينية الافريقية بنسبة ٥٣% من

خلال الغاء رسوم الاستيراد والحواجز غير الجمركية، ويمكن أن تخلق سوقا أفريقية لأكثر من ١,٢ مليار شخص بناتج محلي اجمالي يتجاوز ٢,٥ تريليون دولار[١].

نصل في النهاية الي أن إنشاء منطقة التجارة الحرة الافريقية التي تسعى الدول الافريقية الى تحقيقها يمكن ان تغير هيكل التجارة البينية الافريقية ومن ثم الوصول الي أفريقيا متكاملة ومزدهرة تملك القدرة علي نمو دولها من خلال تعزيز العلاقات التجارية بين الدول الافريقية الاعضاء على المستوى القطري، فالفرص التجارية التي تمنحها تدابير تيسير التجارة من خلال انشاء منطقة التجارة الحرة الافريقية سوف تفوق التكاليف المتمثلة في انخفاض الإيرادات الجمركية المترتبة على تحرير التجارة، كما ان اجراءات تيسير التجارة تؤدي الى زيادة التجارة البينية والتصنيع في أفريقيا لأنها سوف توفر المدخلات الوسيطة بصورة أسرع وأكثر فعالية واقل تكلفة، مما يؤدي الى إنتاج السلع ذات القيمة المرتفعة. هذه التسهيلات تعتبر أمرا حيويا للسماح للدول الأفريقية بتخفيض تكلفة تجارتها من السلع الوسيطة مع الدول خارج القارة، هذا بالاضافة الى اهميتها في السوق الإقليمي لان تكلفة التجارة داخل افريقيا اعلى من تكلفة التجارة بين أفريقيا وبقية العالم، ولكن لابد من النظر ايضا في

[١] الاتحاد الافريقي، أفريقيا تنطلق: منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، مفوضية الاتحاد الافريقي، إدارة الاعلام والاتصال، مارس ٢٠١٨.

التكاليف المالية لتحقيق التكامل الإقليمي، الذي هو أحد الأسباب التي تدفع الدول الأفريقية لحشد الموارد المحلية خوفا من تخفيض التعريفة الجمركية.

الخلاصة

توصل المبحث الأول من تلك الدراسة الي صحة الفرض الأول القائل " **تسعي القارة الافريقية الي تحقيق التكامل الاقتصادي الاقليمي**" بعد تحديد مفهوم التكامل الاقتصادي ودوافعه موضحا الركائز الأساسية اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي في أفريقيا، بالإضافة الي بيان مراحل تأسيس واليات انشاء منطقة التجارة الحرة الافريقية موضحا الدور المحوري لتلك الاتفاقية في تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي في أفريقيا، وجدنا أن التكامل الإقتصادي يتحقق لمجموعة من الدول عند المستوى الذي يتناسب وظروفها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، لذلك ينبغي عند الشروع في إجراءات الدخول في تكامل أو اتحاد إقتصادي أن يأخذ بعين الاعتبار مجموعة الخصائص الإقتصادية للبلدان الراغبة في التكامل، وأن توضع مسبقا مجموعة الأهداف التي ينبغي الوصول إليها، والنتائج التي سيتم الوصول إليها ينبغي أن تأثر إيجابا على كل دولة داخل هذا التكامل بالتساوي، وأن تحقق نتيجة مرضية تنبثق عن الغرض الذي جاء من أجله هذا التكامل، وذلك

بغض النظر عن الشكل الذي قام به هذا التكامل سواء كان يقوم على الشروط التقليدية، أو الشروط الحديثة للتكامل، فرغم كل الاختلافات النظرية والتطبيقية للتكامل الإقتصادي ما يزال جوهر هذا المصطلح يحمل معنى راسخ لا يحيد عن التحرر الإقتصادي والانفتاح نحو العالم الخارجي، والتعاون من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني والعالمي.

وقد أشرنا في هذا الفصل إلى تجربة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية مع بيان تأثير تلك المنطقة علي التجارة البينية الافريقية، مع تأكيد على أن هذه الاتفاقية القارية هي السبيل لتطوير إفريقيا وذلك لما تمنحه من فرص لدول القارة ومحاولة معالجة التحديات التي تواجهها في ظل الإقتصاديات الإفريقية النامية، من هذا المنطلق نرصد في المبحث الثاني من تلك الدراسة مقومات التكامل الاقتصادي المصري الافريقي مبينا أهم التحديات التي تواجه تفعيل منطقة التجارة الحرة الافريقية، مبرزا مستقبل التكامل الإقليمي الافريقي في ظل تفعيل تلك الاتفاقية.

المبحث الثاني

الدور المحوري لمنطقة التجارة الحرة في تحقيق التكامل الاقتصادي الافريقي

تمهيد وتقسيم.

تضم القارة الأفريقية العديد من التجمعات الاقتصادية الكبرى مثل جماعة تنمية الجنوب الأفريقي (السادك) وتضم 14دولة منها جنوب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ايكواس) والتي تضم 15دولة منها نيجيريا، وتجمع الساحل والصحراء، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول وسط أفريقيا (السيماك) والاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا (الايموا) وغيرها من التكتلات، ويمكن أن تستفيد مصر من هذه التكتلات من خلال تجمع اقتصادي قاري واحد يتمثل في منطقة تجارية حرة قارية افريقية تضم ٥٥ دولة أفريقية، وما لذلك من تحقيق مردود إيجابي كبير على التجارة البينية الافريقية، حيث إن دخول المنتجات المصرية المصنعة لأسواق الدول الأفريقية بدون جمارك أيضا يعطى ميزة تنافسية للمنتج المصري داخل السوق الأفريقية، ويؤدي إلى انخفاض أسعارها مقارنة بأسعار السلع

المستوردة من الدول الأخرى المنافسة ومن ثم زيادة فرص التبادل التجاري للمنتجات المصرية، في ظل المزايا المستقبلية من اطلاق منطقة التجارة الحرة الافريقية هناك عدد من التحديات علي الدول الافريقيه مواجهتها لتحقيق مزايا التكامل الاقتصادي الافريقي .

لذلك وفي ضوء المبحث الثاني من تلك الدراسة نستعرض وفي مطلبين ما يلي:

المطلب الأول: انعكاسات تدشين منطقة التجارة الحرة الافريقية علي الاقتصاد المصري.

المطلب الثاني: تداعيات التكامل الاقتصادي الافريقي في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة الافريقية.

المطلب الاول

انعكاسات تدشين منطقة التجارة الحرة الافريقية علي الاقتصاد المصري

تمهيد.

تسعى الدول للانضمام للتكتلات السياسية والاقتصادية لكثير من الأسباب، منها وأهمها الاستفادة من الإمكانات التي تتوافر من هذه التكتلات وخاصة في الجوانب الاقتصادية، حركة ومرور تجارة السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال والاستثمارات وقوة العمل، من هذا المنطلق نجد توقيع مصر العديد من الاتفاقات الدولية سواء الثنائية منها أو متعددة الأطراف، وذلك بهدف تنشيط وتحسين القدرة التنافسية للصادرات المصرية وزيادة فرص التبادل التجاري للمنتجات المصرية ومن ثم تحسين الميزان التجاري المصري، بناء علي ما سبق نتناول في ذلك المطلب واقع وكفاءة قطاع التجارة الخارجية للاقتصاد المصري ثم نبين تداعيات منطقة التجارة الحرة الافريقية علي الاقتصاد المصري.

أولا: واقع وكفاءة قطاع التجارة الخارجية للاقتصاد المصري

يعتمد الاقتصاد المصري على مجموعة واسعة من قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي والمالي، ويعتبر هذا التنوع بمثابة القوة الرئيسية لأي اقتصاد، إذ أنه يعزز قدرته على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، كما يقدم مدى واسع من الفرص الاستثمارية المختلفة وامكانات للنمو وهو ما يمثل عامل قوة لقطاع التجارة الخارجية للاقتصاد المصري، وفي المقابل يعاني الاقتصاد المصري من بعض عوامل الضعف الداخلية و الخارجية التي تُحد ملف الطاقة التصديرية وتؤثر سلباً على حركة التجارة مع الخارج مثل الإنخفاض النسبي في مرونة هيكل الإنتاج وكذلك مدي الإستجابة للمستجدات و المتغيرات في الاسواق العالمية، والتوسع في التسويق، ومراعاة معايير الجودة العالمية في المنتجات المصنعة[١].

فيما يتعلق بالفرص التي ينبغي على قطاع التجارة الخارجية استغلالها فهي مجموعة العوامل الداخلية، والتي يجب أن تستغل بشكل كفء حتى تؤتي ثمارها مثل وجود الدعم الحكومي، كذلك فتح مجالات توطين التقنيات الحديثة و المتقدمة، من

[١] محمد عبد الشفيع عيسى، اخرون، اتفاقية منطقة التجارة الحرة الافريقية واثارها علي الاقتصادات الافريقية عموما والاقتصاد المصري خصوصا، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٢٨٣، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٧، ص٩٤.

خلال تشجيع الشركات العالمية الكبيرة للإستثمار في مصر، وإقامة العديد من المشروعات التي تساهم في النهوض بعملية االتصنيع ومن ثم التجارة مع الخارج، وتمثل تهديدات العوامل الداخلية و الخارجية التي تؤثر بصورة سلبية على أداء قطاع التجارة و الصناعة وتحول دون الاستخدام الامثل للطاقة التصديرية، ومنها على سبيل المثال المنافسة و الإغراق و المؤشرات الاقتصادية السلبية[١].

بدراسة الخريطة التصديرية العالمية، بلغت مصر المرتبة رقم ١٧١ من بين ١٩٠ في مؤشر التجارة عبر الحدود، وتبلغ عدد الساعات اللازمة للتصدير (للامتثال للشروط والمتطلبات المستندية) في مصر ٨٨ ساعة بتكلفة تُقدر ب ١٠٠ دولار وفقاً لتقرير ممارسة الاعمال ٢٠٢٠، كما أن هناك صعوبات في تفعيل الاتفاقيات التجارية، سواء كانت ثنائية ام متعددة الاطراف على الرغم من دخول مصر كعضو في عدد من هذه الاتفاقيات مثل اتفاقية التجارة الدولية، الكوميسا، التجارة العربية الحرة، والاوروميتوسطية، وأغادير، ويرجع ذلك لضعف آليات توفير المعلومات لجميع

[١] حسين صالح، اخرون، سياسات الإصلاح الاقتصادي واثارها علي هيكل تجارة مصر الخارجية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٣١٩، معهد التخطيط القومي، مصر، ٢٠٢٠، ص١٩.

المصدرين عن المزايا الممنوحة للأسواق المختلفة، لاسيما الدول المبرم معها الاتفاقات التجارية والتمثيل التجاري في الخارج [١].

شكل (٥)

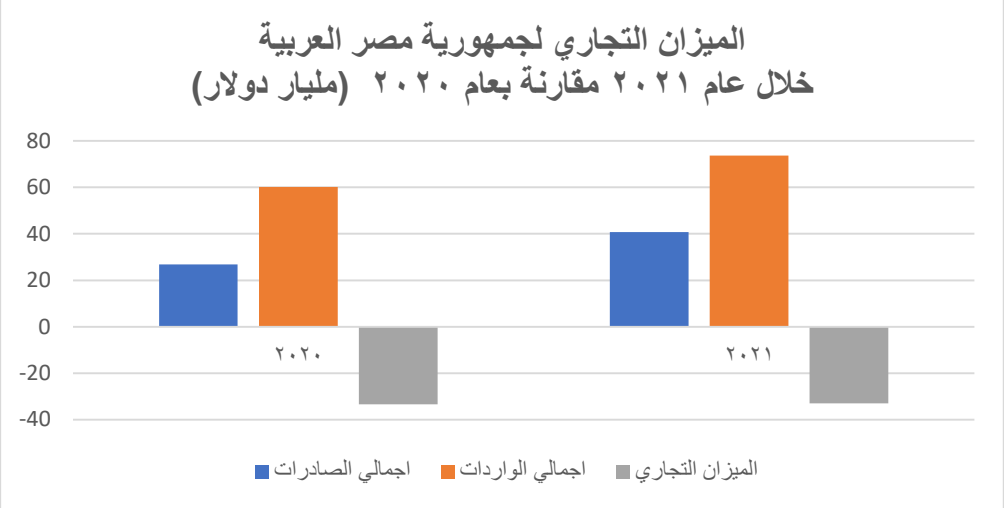

المصدر: نشرة بيانات التجارة الخارجية، الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، مارس ٢٠٢٢.

وفقا للشكل السابق نجد أن القيمة الاجمالية للصادرات المصرية قد بلغت ٤٠,٧ مليار دولار في عام ٢٠٢١ مقابل ٢٦,٨ مليار دولار في ٢٠٢٠. هذا وقد بلغت القيمة الاجمالية للواردات المصرية ما يصل الي ٧٣,٧ مليار دولار في

[١] تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، مؤشر التجارة عبر الحدود، البنك الدولي، ٢٠٢٠.

٢٠٢١ مقابل ٦٠,٢ مليار دولار ٢٠٢٠. ليصل العجز التجاري الي -٣٣ مليار دولار في ٢٠٢١ مقارنة -٣٣,٥ مليار دولار في العام ٢٠٢٠.

باستعراض الواقع المصري للتجارة الخارجية يلاحظ انخفاض الاتجاه العام للصادرات المصرية وبالتحديد في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ الي ٢٠١٧-٢٠١٨، بما يعادل ٣%، لاسيما مع تحرير سعر الصرف الذي نتج عنه انخفاض أسعار المنتجات المصرية مقابل المنتجات الاخرى، يتضح أن تحرير سعر الصرف ليس كافياً لزيادة الطلب على المنتج المصري، كذلك توجد بعض المعوقات والتحديات التي يواجهها قطاع التصدير وقبله الإنتاج، والتي حالت دون الاستفادة من تحرير سعر الصرف وتعزيز القدرة التصديرية للاقتصاد المصري[١].

اتخذت الحكومة المصرية عدة خطوات لتشجيع الصادرات وترشيد الواردات في اطار سعيها لتقليل عجز الميزان التجاري، منها مبادرة البنك المركزي المصري، ودعم الصادرات وتقديم منح تدريب للشباب لتشجيعهم للعمل في قطاع التصدير، وإقامة عدد من المعارض المحلية مع التشجيع علي الاشتراك في المعارض الدولية، وغيرها من الأهداف التي تسعي من خلالها الدولة الي تنمية الصادرات. أما من جهة

[١] حسين صالح، اخرون، سياسات الإصلاح الاقتصادي واثارها علي هيكل تجارة مصر الخارجية، مرجع سابق، ص٢٠ .

الواردات فقد وضعت الدولة الكثير من القيود أمام الاستيراد بهدف ترشيد الواردات وتشجيع الصناعة المحلية، هذا وقد ظهرت بعض المشكلات لقطاع التصدير، حيث أن المواد الخام تستورد من الخارج مما تسبب في ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة محليا، كما أن هناك عدد من المعوقات التي تواجه العاملين في مجال التصدير، مما يدفعهم للعزوف عن المجال التصديري[١].

[١] البنك الدولي، مرصد الاقتصاد المصري: من الازمة الي التحول الاقتصادي" اطلاق العنان لامكانات مصر في الإنتاجية وخلق فرص العمل"، نوفمبر ٢٠٢٠، ص٢٠.

جدول (٥)

مؤشرات قياس كفاءة التجارة الخارجية[١] الفترة من (٢٠١٧: ٢٠٢١)

العام	الصادرات (مليار دولار)	الواردات (مليار دولار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	الميل المتوسط للصادرات(%)	الميل المتوسط للواردات(%)	معدل تغطية الصادرات للواردات (%)
٢٠١٧	٢٥,٨	٦٣,١	٢٣٥,٤	11.0	26.8	40.9
٢٠١٨	٢٩,٤	82.4	٢٤٩,٧	11.8	33.0	35.7
٢٠١٩	٣٠,٦	78.6	٣٠٣	10.1	25.9	38.9
٢٠٢٠	٢٦,٨	60.2	٣٦٥,٢	7.3	16.5	44.5
٢٠٢١	٤٠,٧	73.7	٤٠٤,١	10.1	18.2	55.2
المتوسط				**10.0**	**24.1**	**43.0**

المصدر: الصادرات والواردات : البنك المركزي المصري، التقرير السنوي (٢٠١٧: ٢٠٢١)، الناتج المحلي الإجمالي: قاعدة بيانات البنك الدولي، المؤشرات: تم حسابها بواسطة الباحث.

[١] يتم قياس كفاءة التجارة الخارجية من خلال ثلاث مؤشرات: (الميل المتوسط للصادرات – الميل المتوسط للواردات – معدل تغطية الصادرات للواردات)، فاذا زاد الميل المتوسط للصادرات ونقص الميل المتوسط للواردات دل ذلك علي كفاءة التجارة الخارجية، أما معدل تغطية الصادرات للواردات فهو يوضح مدي تحكم الدولة في واردتها وتمتعها بقوة شرائية، كلما كانت نسبة تغطية الصادرات للواردات أكبر أدي ذلك الي الي كفاءة التجارة الخارجية ومن ثم انخفض عجز الميزان التجاري.

يوضح الجدول السابق أن متوسط معدل تغطية الصادرات للواردات بلغ ٤٣% خلال الفترة من (٢٠١٧: ٢٠٢١) وهو أقل من ٥٠% يعني ذلك أن الصادرات المصرية تغطي أقل من نصف قيمة الواردات فقط وهو ما يعني انخفاض قدرة الدولة علي التحكم في واردتها، كما أن الميل المتوسط للاستيراد كمتوسط خلال فترة الدراسة (٢٤,١%) كان أعلي من الميل المتوسط للصادرات (١٠%) كمتوسط في نفس الفترة، يدل ذلك علي أن ماتنفقه الدولة من ناتجها المحلي الإجمالي علي الاستيراد أكبر بمقدار الضعف مما تحصل عليه من إيرادات نتيجة قيامها بالتصدير للخارج.

كما يشير الجدول السابق بأن الميل المتوسط للصادرات أكثر انخفاضاً من الميل المتوسط للواردات، مما يعني ضعف قدرة الصادرات على تمويل الواردات، لذلك يقترح ضرورة انتهاج سياسات تهدف إلى تبسيط الإجراءات التي تواجه عملية التصدير و تنمية الصادرات، ومن هذه المقترحات تحسين الموانئ المصرية وتطويرها، وتخفيض زمن التخليص الجمركي وتكلفته، وتقديم المزيد من الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء كان مالياً أم تقنياً من قبل الجهات المتخصصة، مع مراعاة تفعيل منظومة الدعم وعدم تأخر صرف المستحقات المالية، كما يتطلب الامر تنويع

هيكل الصادرات ليتضمن الصادرات ذات القيمة المضافة، والتوجه نحو الصناعات التكنولوجية والهندسية المتطورة، و تقديم الحوافز الداعمة لنمو هذه الصناعات بدءا من توفير الاستراتيجيات القطاعية المستهدفة لنمو هذه الصناعات، وتوفير الاراضي والتجمعات الصناعية والتراخيص اللازمة لإنشاء المصانع، و تقديم الحوافز الاستثمارية اللازمة والتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة لجذب الاستثمار المحلي والاجنبي نحو هذه الصناعات المستهدفة[١].

مما سبق نري ان التكامل الاقتصادي الإقليمي أصبح حاجة ملحة للدول في خضم النظام العالمي الجديد الذي تميز بتشابك الأهداف وتداخل المصالح بين البلدان رغم حدودها المرسومة، بحيث لا تستغني دولة عن أخرى ولا يمكن أي قطر بمفرده تحقيق نموه الاقتصادي وتنميته الشاملة في شتى مجالات الحياة: سياسيا، واقتصاديا، وعلميا واجتماعيا...؛ لأن العوارض والطوارئ من الأزمات والمستجدات التي تتعرض لها اقتصاديات الدول تتطلب مواجهتها والحد من تداعياتها السلبية قوة واتحادا من قبل أطراف متعددة؛ فيشارك كل طرف حسب طاقته وما تميز به عن غيره، لحل المشاكل الاقتصادية العارضة بتلك الجهود المتضافرة والصادرة من الجميع لمواصلة السير

[١] هيئة تنمية الصادرات، وزارة التجارة والصناعة، خطة عمل واسرتاتيجية مضاعفة الصادرات المصرية، ٢٠١٨، ص٢.

قدما نحو حالة اقتصادية متكاملة، لهذا نجد أن السبيل أمام تنشيط وتحسين القدرة التنافسية للصادرات المصرية ومن ثم زيادة فرص التبادل التجاري للمنتجات المصرية وتحسين الميزان التجاري المصري هو التوجه الي التكامل الاقتصادي ومن ثم تعزيز التعاون التجاري لاسيما مع دول الجوار، من هنا نبحث ثانيا أثر توقيع مصر علي اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية وسبيل ذلك في تحسين أداء قطاع التجارة الخارجية المصري.

ثانيا: التكامل الاقتصادي المصري الافريقي في ضوء اتفاقية منطقة التجارة الحرة الافريقية

يعد السوق الأفريقي قاعدة استهلاكية عريضة يتسم بالتنوع في الاذواق ومواسم الطلب وكذلك مستويات الدخل وهو ما يعد سوقاً – لا يمكن تجاهله– للمنتجات المصرية للعديد من القطاعات غير المستغلة بالشكل الأمثل، لذلك حرصت مصر على تدعيم علاقات التعاون والصداقة مع الدول والتكتلات الافريقية من خلال السعي لإبرام الاتفاقيات بين مصر والتكتلات الاقتصادية المقامة في القارة الافريقية، فقد جاء الانطلاق الرسمي لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية في القمة الافريقية الاستثنائية الثانية عشرة للاتحاد الافريقي في نيامي، عاصمة النيجر، يوم الأحد ٧

يوليو ٢٠١٩ برئاسة الرئيس عبدالفتاح السيسي ، وكان ذلك بمثابة حدثا تاريخيا في طريق التكامل الاقتصادي للقارة الافريقية، ويظل التحدي الأكبر في المرحلة المقبلة هو العمل على تطبيق ما تم الاتفاق عليه خلال هذه القمة لضمان الإلتزام بخارطة طريق المفاوضات، فضلا عن اتخاذ الإجراءات التشريعية والإدارية اللازمة على مستوى الدول ومستوى التنظيمات الإقليمية الفرعية لضمان الاتساق مع القواعد التي ارستها اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية[١].

في هذا الاطار قامت وزارة التجارة والصناعة المصرية بوضع استراتيجية لتنمية العلاقات التجارية المصرية الافريقية، من أهم أهدافها[٢]:

١- تشكيل مصالح ومنافع مشتركة وتكامل وثيق مع دول القارة الافريقية للعمل علي الخروج بمصر في علاقاتها مع الدول الافريقية بقضايا نهر النيل الي مفهوم جديد أشمل يعتمد علي دفع عجلة التنمية الاقتصادية في اطار متوازن من خلال العمل علي زيادة حجم التجارة البينية.

[١] حسين صالح، اخرون، سياسات الإصلاح الاقتصادي واثارها علي هيكل تجارة مصر الخارجية، مرجع سابق، ص٣٩.

[٢] قطاع الاتفاقات التجارية، وزارة التجارة والصناعة، العلاقات التجارية المصرية الافريقية ، ٢٠١٨.

٢- تعزيز التواجد المصري في أسواق الدول الافريقية من خلال التواجد السلعي للمنتج المصري في أسواق تلك الدول مع استيراد المواد الخام المتاحة والسلع الأساسية التي تحتاج اليها.

٣- تقديم المعونات الفنية لبعض الدول الافريقية لمساعدتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يعد التصدير في مصر قضية رئيسية، خصوصاً بعد تراجع قيمة الصادرات وارتفاع قيمة الواردات، وما صاحب ذلك من تزايد العجز في الميزان التجاري وانخفاض قيمة العملة وظهور الاختناقات في بعض السلع فارتفعت أسعارها، ونظراً لما تتمتع به مصر من ميزة نسبية مرتفعة في العديد من السلع مقارنة بالدول الأخرى، كان من الضروري أن تتجه نحو الدول الأفريقية بهدف زيادة الصادرات ومن ثم زيادة الدخل القومي وتحسين مستوى معيشة المواطن المصرى، بالإضافة إلى الحصول على بعض احتياجاتها من السلع اللازمة لبرامج التنمية، ومن ثم تستفيد من زيادة حجم التجارة مع الدول الإفريقية[١]. نظراً للتنافس التجاري الذي أوجدته التكتلات الاقتصادية والتنافس الشديد على الأسواق التجارية العالمية، اتجهت مصر نحو

[١] أجلال راتب، اخرون، دور الخدمات الدولية في تنمية صادرات مصر من والي أفريقيا، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٣١٨، ٢٠٢٠، ص٣.

الدخول في الأسواق الأفريقية كخطوة ضرورية على طريق وتنمية وتعظيم التبادل التجاري مع دول القارة .

شكل (٦)

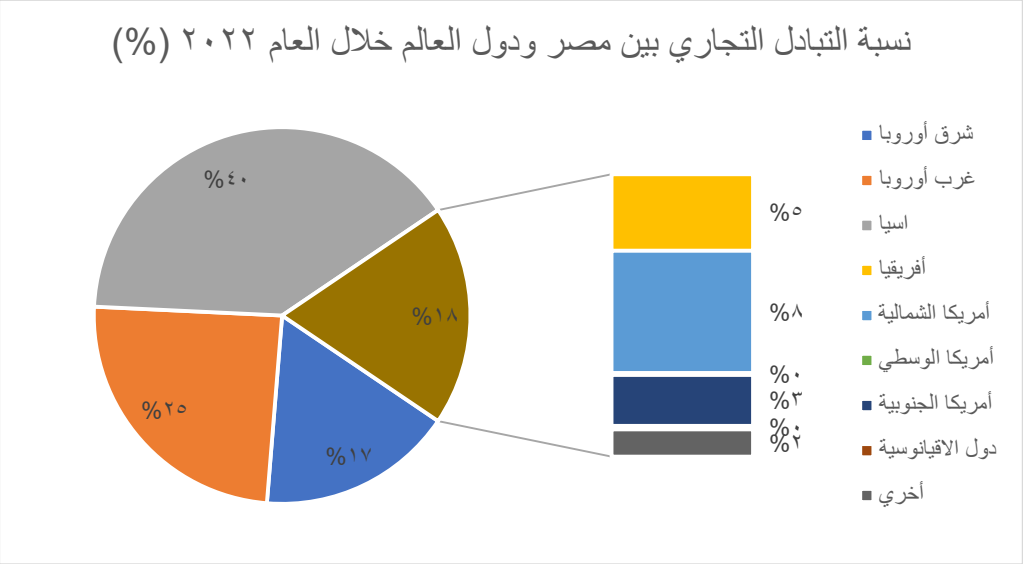

المصدر: الشكل من اعداد الباحث، البيانات: الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، النشرة السنوية لبيانات التجارة الخارجية، ٢٠٢٢.

يتضح لنا من الشكل السابق أنه على الرغم من دخول مصر في العديد من الاتفاقيات التجارية مع التكتلات الأفريقية بهدف فتح أسواق جديدة للصادرات المصرية، والحصول على ما تحتاج إليه من سلع من هذه الدول بأسعار تقل عن نظيرتها في الأسواق العالمية، إلا أن المتتبع لحركة التجارة المصرية الأفريقية يلاحظ

أنها دون المأمول، فحجم التجارة المصرية الافريقية لم تتجاوز ٥% وهذا يعنى انخفاض التبادل التجاري بين مصر والدول الأفريقية سواء الصادرات المصرية إلى الدول الأفريقية أو الواردات المصرية من الدول الأفريقية. وهو ما يستوجب دراسة الميزان التجاري بين مصر وأفريقيا بشئ من التفصيل كما هو موضح في الشكل (٧).

شكل (٧)

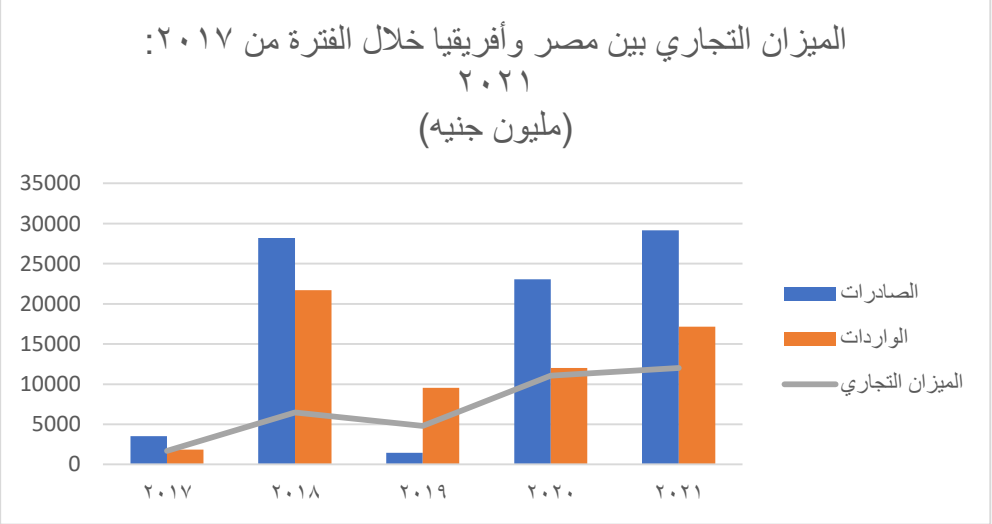

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، مصر في أرقام، التجارة الخارجية، (٢٠١٧: ٢٠٢١).

يتضح من الشكل السابق زيادة حجم الصادرات المصرية الي أفريقيا عن وارداتها منها ليصل حجم صادرات مصر الي أفريقيا في ٢٠٢١ الي ٢٩١٦٣ مليون

جنيه مصري مقارنة بـ ٢٣٠٦٤ مليون جنيه مصري في ٢٠٢٠، تصل حجم واردات مصر من أفريقيا في ٢٠٢١ الي ١٧١٤٤ مليون جنيه مصري مقارنة بـ ١٢٠٠٣ مليون جنيه مصري في ٢٠٢٠ ، وفي الخمس سنوات السابقة (٢٠١٧: ٢٠٢١) نجد أن اجمالي حجم صادرات مصر الي أفريقيا وصل الي ٨٥٣٩٦ مليون جنيه مصري والواردات ٦٢٢٣٩ مليون جنيه مصري، وهي نسبة متدنية لا تتناسب مع العلاقات التاريخية لمصر وأفريقيا. إلا أن مصر تحرص على إعادة ترتيب أولويات سياستها الخارجية، بما يعيد التوازن في علاقاتها التي كانت سائدة على صعيد كثير من القضايا والملفات، وفي مقدمتها العلاقات المصرية – الأفريقية، من خلال زيادة حجم التبادل التجاري بين مصر والدول الأفريقية، وهو ما يجعل تدشين منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية كثاني أكبر تجمع اقتصادي(٥٥ دولة أفريقية) علي مستوي العالم بعد منظمة التجارة العالمية (١٦٤ دولة) هو التوجه الاقتصادي الفعال نحو تحقيق التكامل الاقتصادي الافريقي ومن ثم تحقيق الرفاهية لشعوب القارة الافريقية وهو ما يتماشى والتوجه السياسي الحالي للاندماج والتكامل مع الأشقاء الأفارقة.

ستفسح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية المجال أمام الاستفادة من دينامية السوق الأفريقية المتسمة بوجود عدة اقتصادات سريعة النمو وطبقة متوسطة

صاعدة وعدد متزايد من السكان أكثرهم من الشباب، هذا بالإضافة الي جذب الاستثمارات الأجنبية نظراً لسهولة نفاذ منتجات تلك الاستثمارات إلى أسواق المنطقة، وتحسين سلاسل القيمة المضافة بين دول القارة في ظل اعتماد قاعدة التراكم في المنشأ، فتح أسواق جديدة أمام الصادرات المصرية حيث يتيح النفاذ لأسواق ٣٧ دولة أفريقية إضافية خاصة مع دول غرب أفريقيا[١]، كذلك انسياب حركة تجارة السلع والخدمات خاصة في ظل ارتفاع مستوى تحرير التعريفة الجمركية بين الدول الأفريقية، ليكن الإسهام إيجابيا نحو التحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية لاسيما الاقتصاد المصري، وفي سياق عملية تحول أفريقيا، والإسهام في القضاء على الفقر وأن تؤثر تأثيرا إيجابيا على حياة المواطنين.

تدل التقديرات على أن أفريقيا قد تقترب من مضاعفة مخرجاتها الصناعية التحويلية التي سترتفع من ٥٠٠ مليار دولار في عام ٢٠١٦ إلى ٩٣٠ مليار دولار عام ٢٠٢٥[٢]، فمن المتوقع أن تؤدي منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية الي تعزيز

[١] التنمية الاقتصادية في أفريقيا، صنع في أفريقيا: قواعد المنشأ لأجل تعزيز التجارة فيما بين البلدان الافريقية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية، الدورة التنفيذية ٦٨، ٢٠١٩.

[٢] أجلال راتب، اخرون، دور الخدمات الدولية في تنمية صادرات مصر من والي أفريقيا، مرجع سابق، ص٤٠.

التجارة بين البلدان الافريقية بنسبة ٥٣% [١] عند تنفيذ التحرير الكامل للتعريفات الجمركية[٢]، مما يؤدي الي جذب المزيد من الاستثمارات فيما بين البلدان الافريقية وتهيئة فرص سوقية لتعزيز التصنيع في أفريقيا من خلال تحسين سلاسل القيمة المضافة الإقليمية.

بعد عرض التبادل التجاري يين مصر وافريقيا وما نراه من ان تدشين منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فرصة سانحة لزيادة حجم التبادل التجاري بين مصر وأفريقيا، فضلا عن جني منافع التكامل الإقليمي عن طريق تحقيق وفورات حجم وتسخير أوجه التكامل التجارى **ينبغي لنا أن نقدم بعض الملاحظات نوضحها فيما يلي**[٣]:

اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية هي عبارة عن بروتوكولات إطارية، تغطي جميع الأنشطة التجارية الأساسية، فهي تغطي بروتوكول التجارة في السلع والخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة. تشكل

[١] الاتحاد الافريقي، أفريقيا تنطلق: منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، مفوضية الاتحاد الافريقي، مرجع سابق.

[٢] Signed Agreement Establishing a Tripartite Free Trade Area Among COMESA, the EAC and SADC, 01 Jul 2015.

[٣] ملاحق الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة الافريقية، مفوضية الاتحاد الافريقي.

البروتوكولات المتعلقة بالتجارة في السلع والتجارة في الخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة، بالإضافة إلى تسوية المنازعات، جزءاً لا يتجزأ من اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

تحتوي كل من الاتفاقيات المتعلقة بالتجارة في السلع والتجارة في الخدمات على عدد من المرفقات، التي تشرح بالتفصيل التخصصات الموضوعية لكل قسم ومرحلة. وتمثل المفاوضات بشأن التجارة في السلع والتجارة في الخدمات القواعد المتعلقة بتسوية النزاعات «المرحلة الأولى» لفرض منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، مع استمرار المفاوضات حول عدد من القضايا الأخرى، مثل الامتيازات الجمركية، وقواعد المنشأ للسلع، وجداول الالتزامات المحددة للخدمات، ولضمان تنفيذ هذه الاتفاقيات على الوجه الأكمل وبالطريقة المثلى، أدرجت القوانين والضوابط في ملاحق – خاصة بكل قسم وهيئة مكلفة بتنفيذ جزئية محددة.

احتوي الملحق الخاص ببروتوكول التجارة في السلع علي: جداول امتيازات التعرفة؛ وقواعد المنشأ، والتعاون الجمركي والتبادل، والمساعدة الإدارية، وتسهيل التجارة؛ والحواجز غير الجمركية، والعوائق الفنية للتجارة، وتدابير الصحة والصحة

النباتية، والعبور الحر (تنقل الأفراد والبضائع)، والعلاجات التجارية (وهي عبارة عن مبادئ توجيهية بشأن تنفيذ العلاجات التجارية).

قد احتوي الملحق الخاص ببروتوكولات التجارة في الخدمات علي: جداول الالتزامات المحددة، وقوانين الإعفاء (حالات) الدول الأولى بالرعاية، وخدمات النقل الجوي، وقائمة القطاعات ذات الأولوية، ووثيقة إطارية للتعاون التنظيمي.

أخيرا الملحق الخاص ببروتوكولات الإجراءات المتعلقة بتسوية النزاعات احتوي علي: توضيح إجراءات عمل الهيئة المختصة بهذا الشان، ومراجعة الخبراء، وضوابط إنشاء مدونة قواعد السلوك للمحكمين والمحاضرين.

بناء علي الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة الافريقية نري أن التفاوض بشأن امتيازات التعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء ما زال يحتاج إلى شيء من التوضيح والتأكيد، بل على الجهات المسؤولة الانتهاء من المفاوضات حول قواعد المنشأ في أقرب وقت ممكن، وبالنسبة للتجارة فى الخدمات فلا يزال يتوجب التفاوض حول الالتزامات المحددة لجميع الأطراف، كما يتعين على البرلمانات الوطنية الإفريقية أن تصدق على النص المحدد للاتفاقية، سيبدأ نفاذها عند بلوغ عدد ٢٢ دولة تودع وثائق التصديق رسمياً. بعد ذلك؛ ستبدأ المرحلة الثانية من المفاوضات، حيث تتم

مناقشة القضايا التالية، ضمن أمور أخرى: مصادر التمويل والاستثمارات آليات التعويض؛ تعريف " المنتجات الحساسة " التي سيتم إعفاؤها من إلغاء التعريفات، الإستثمار وسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية.

في غضون ذلك؛ من المأمول أن يجري إنشاء الأمانة العامة من أجل إدارة مرحلة تنفيذ الاتفاق. وستحدد الخيارات والقرارات المذكورة أعلاه فرصة تشكيل كتلة إقليمية متماسكة، يمكن أن تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإفريقيا وتسهل اندماجها في الاقتصاد العالمي، كما أودعت كل الضوابط والقوانين المتعلقة بسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية وغيرها في ملحق واحد سمي بـ " ملحق بروتوكول الاستثمار"، على الرغم من انخفاض مستويات التجارة داخل إفريقيا فإن مسألة الامتيازات الجمركية مسألة تلقي اهتماما بالنسبة للدول الأقل نمواً، فلا تزال عائدات التعريفة الجمركية مصدراً مهماً لإيرادات الحكومات لهذه الفئة من الدول، ولا تزال التعريفة الجمركية تعد إجراء مهما للحد من منافسة الواردات، ومن ثم حماية صناعاتها المحلية.

اشتملت الاتفاقية علي طرق التفاوض بخصوص الامتيازات التعريفية التي اتفق عليها، فكان الأسلوب الهندسي المتغير هو أحد المبادئ الأساسية المنصوص

عليه في الاتفاقية، وهذا يعني أن جميع الدول الأعضاء تهدف إلى تحقيق نفس المستوى من تحرير التعريفات، وبالتالي فإن الدول الأعضاء وافقت على أن ٩٠% من خطوط التعريفات يجب تحريرها، في هذا الصدد، صنفت الدول إلى ثلاث مجموعات، وهي: المجموعة الأولى تضم الدول الأقل نموا، والمجموعة الثانية تضم الدول النامية، بينما المجموعة الثالثة تضم مجموعة الستةG6 ، وهي المجموعة الأكثر نمواً في القارة.

يتحقق التحرر التجاري بنسبة ٩٠% من التعريفات الجمركية للمجموعة الأقل نمواً ١٠ سنوات، بينما للدول النامية ٥ سنوات، كما تنقسم الـ ١٠% المتبقية من بنود التعريفة إلى فئتين يمكن تخصيص ٧% منها للمنتجات الحساسة و ٣% من خطوط التعريفات يمكن استبعادها من التحرير بالكامل، يحق للدول الأقل نموا ١٣ سنة لإلغاء التعريفات على المنتجات الحساسة، وقد تحتفظ بتعريفاتها الحالية للسنوات الخمس الأولى أملا فى أن تحرر بشكل كامل خلال السنوات الثماني المتبقية، أما الدول النامية فلديها عشر سنوات لإلغاء التعريفات الجمركية على المنتجات الحساسة، وقد تحتفظ أيضا بالنظام الجمركي الراهن، ويبدأ التحرير الكامل في العام السادس،

ويجوز لكل من الدول الأقل نموا والدول النامية أن تستثني ٣% من بنود التعريفة الجمركية، ولكن المنتجات المستثناه لا تتجاوز ١٠% من اجمالي تجارتها.

دول مجموعة الستة G6؛ فهي الدول التي تتمتع اقتصاداتها بنمو يعتبر أفضل من مثيلاتها في القارة، ولها اعتبارات خاصة تميزها عن غيرها، وتلك الدول هي : أثيوبيا ومدغشقر ومالاوي والسودان وزامبيا وزيمبابوي. هذه الدول قد جادلت كثيرا أثناء المفاوضات وبرهنت علي أنها تواجه تحديات إنمائية محددة، ومن ثم تمكنت من تأمين فترة أطول تصل الي ١٥ سنة من الخفض التدريجي. أما كيفية تقسيم نسبة الـ ١٠% المتبقية بين المنتجات الحساسة والمستثناه؛ فلم يتم تحديده بعد. علي الرغم من أن دولتي أنغولا وساوتومي وبرينسيبي من المقرر أن تخرجا من دائرة الدول النامية بدءا من عام ٢٠٢١ الي ٢٠٢٤، الا أنهما لم تدرجا في قائمة المجموعة الأفضل نموا بعد.

مما سبق يتضح لنا العديد من الملاحظات التي يجب أن تضعها الدول الافريقية في الاعتبار لتحقيق الاستفادة المثلي من التجمع الافريقي الأكبر من خلال منطقة التجارة الحرة الافريقية القارية ومن ثم تحقيق التكامل الإقليمي مما يعود بالنفع علي كل شعوب القارة الافريقية لاسيما مصر.

المطلب الثاني

تداعيات التكامل الاقتصادي الافريقي في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة الافريقية

تمهيد.

إن السعي إلى تحقيق أجندة الاتحاد الافريقي ٢٠٦٣ بتكامل الاسواق في نطاق الإطار الأوسع للاستراتيجية الإنمائية للتكامل الإقليمي، يوفر فرصة يمكن من خلالها أن تستفيد أغلبية الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي من التكامل القاري، ومن أجل الاستفادة من مبادرات تكامل السوق القارية، هناك حاجة إلى بذل الجهود نحو تطوير البنية التحتية، ولا سيما المشاريع التي من شأنها تعزيز الترابط الإقليمي، وتدعو الحاجة كذلك إلى التركيز على ضمان تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية مع الاستفادة من فرص الوصول إلى السوق القارية والإقليمية. من هذا المنطلق نبحث في هذا المطلب مستقبل التكامل الإقليمي في ظل تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة الافريقية ثم نعرض لأهم التحديات التي تواجه منطقة التجارة الحرة الافريقية.

أولا: مستقبل التكامل الإقليمي في أفريقيا

تكمن الأهمية الاقتصادية لمنطقة التجارة الحرة القارية في إفريقيا في كونها تغطي عددا كبيرا من الدول ذات الموارد والإمكانات البشرية والاقتصادية المختلفة، حيث تشمل منطقة التجارة الإفريقية سوقا يتكون من أكثر من مليار نسمة من السكان، ويقدر ناتجها المحلي الي ما يصل 3 تريليون دولار، لتشكل بذلك أكبر منطقة تجارة في العالم منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية. وعلى المدى المتوسط سيرتفع عدد سكان القارة ليصل إلى 2.5 مليار نسمة بحلول عام ٢٠٥٠ ، أي نحو 26% من سكان العالم وسيكون نمو اقتصادها بمعدل ضعف نمو اقتصاد الدول المتقدمة، ولعل هذا السياق المتميز سيشكل فرصة كبيرة لأداء فعال لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية[١]. وفيما يلي أهم المزايا الاقتصادية التي سوف تحقق بها منطقة التجارة القارية تقدما[٢]:

١- زيادة معدل التجارة البينية الإفريقية

[١] Nwaodu Nnamdi Okechukwu , and Ijeoma Edwin Okechukwu Chikata, " The African Union Continental Free Challenges and Prospects," International Journal of Sustainable Development Research Vol. 4 , No. 2 Trade Area: (September, 2018), p41.

[٢] جيهان عبد السلام عباس، منطقة التجارة الحرة القارية ومستقبل التكامل الإقليمي في أفريقيا، متابعات أفريقية، مرجع سابق، ص٣٥.

انطلقت المرحلة الأولى من برنامج منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقية يناير ٢٠٢١م، مع تقليل تدريجي للحواجز التجارية بين أعضائها، تهدف منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقية في مرحلتها الثانية، نحو تعميق العلاقات الاقتصادية بين الدول الأفريقية من خلال التفاوض على الأحكام بهدف زيادة معدلات الاستثمار بالإضافة إلى إزالة الحواجز التجارية، وتطوير القدرات الإنتاجية في جميع أنحاء القارة[١] .

تراوحت نسبة التجارة الإفريقية البينية ما بين 11% و ١٨% خلال الفترة من (٢٠١٧ – ٢٠٢١م)، فيما وصلت تلك النسبة إلى 78% في دول الاتحاد الأوروبي، وتراوحت بين 25% و ٣٠% في الدول الآسيوية[٢]، تعد جنوب إفريقيا وحدها هي مصدر ما يقرب من 35%من الصادرات البينية الإفريقية، وتتلقى ١٥,٥% من الواردات بين الدول، كما تمثل الجزائر ومصر ونيجيريا مجتمعة نصف الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا، ولكنها تشارك مشاركة هامشية فقط في التجارة بين الدول الإفريقية، مما يشير هذا إلى ضعف التبادل التجاري بين الدول الإفريقية بسبب التعريفات الجمركية المرتفعة التي بلغت ٨,٧% ثم ارتفعت تدريجياً لتصل ما نسبته 18% عام ٢٠١٥، ٢٠% عام ٢٠١٦ من إجمالي حجم التجارة الإفريقية، فضلاً عن الاعتماد

[١] مفاوضات الاستثمار لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية: مذكرة عن المفاهيم، الاتحاد الافريقي، ٢٠٢٠.

[٢] William W. Olney, "Intra-African Trade," Williams College, October 21, 2020, p11.

في سد احتياجات القارة من السلع والخدمات على الاتحاد الأوروبي والدول الآسيوية تحديدا[١]، وتتوقع اللجنة الاقتصادية الإفريقية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة عام ٢٠١٦ أن التجارة البينية الإفريقية سوف تتزايد بما نسبته 21.9% في عام 2022م، مقارنة بما كانت عليه عام ٢٠١٠م في حالة تنفيذ إقامة منطقة التجارة القارية، وسوف تتراجع تلك النسبة إلى 5,15% في حالة التوقف عن تنفيذها، وأكثر القطاعات تأثراً بإنشاء تلك المنطقة هو إنتاج الغذاء والزراعة، حيث من المتوقع نموها بنسبة تصل إلى٤,٩% كذلك الصادرات الصناعية سوف تنمو بنسبة تصل إلى 7,4%، وفيما يتعلق بالصادرات من الخدمات، يتوقع أن تتزايد التجارة البينية الإفريقية فيها بما نسبته 9,31% في عام ٢٠٢٢م مقارنة بعام ٢٠١٠م، وهو تطور ملحوظ خاصة في ظل تراجع صادرات الخدمات الإفريقية إلى دول العالم لتصل إلى 2% فقط من إجمالي التجارة العالمية للخدمات في عام ٢٠١٧ وهي النسبة الأقل بين قارات العالم[٢].

٢- زيادة معدلات الاستثمار

١ Evita Schmieg , "The African Continental Free Trade Area," German Institute for International and Security (March , 2020), p5. Affairs, No. 1

٢. UNCTAD, "African Continental Free Trade Area: Policy and Negotiation Options for Trade in Goods," United Nations,2016, p13.

يمكن تحقيق النجاح طويل الأجل في تكامل السوق من خلال بناء الشركات والصناعات ذات القدرة التنافسية على الصعيد العالمي، ويعد تسيير خدمات الاقتصاد المتسم بالكفاءة، كأحد العناصر الأساسية في مجال تطوير الاقتصادات التنافسية، وفي أكثر من نصف البلدان في أفريقيا يسهم قطاع الخدمات في المتوسط بنحو 50% من (الناتج المحلي الإجمالي)، وتدرك معظم البلدان الأفريقية الدور الذي يمكن أن يؤديه قطاع الخدمات في تحريك النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، وهناك أيضا إدراك بأن الخدمات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل، والخدمات المالية وخدمات الأعمال التجارية تعد عناصر تمكين بارزة في حركة السلع عبر الحدود[١]. لذلك؛ من المهم أن يكون نطاق منطقة التجارة الحرة القارية واسعا بما يكفي ليضم القواعد والجوانب الإنمائية حول التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات، والاستثمار وسياسة المنافسة، والقدرة التنافسية.

كما تفتح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية فرصا هائلة للشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في التصنيع والقطاعات الأخرى على عكس عمليات الأسواق الفردية، فمع التخفيض المتوقع للتعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز غير

[١] تحديث حول منطقة التجارة الحرة القارية، تقرير مرحلي عن منطقة التجارة الحرة الافريقية، الاتحاد الافريقي، مرجع سابق.

الجمركية، وتعزيز التجارة عبر الحدود، يسهل عملية الوصول عبر الجمارك والموانئ للشركات الصغيرة والمتوسطة، كما يوفر فرص تحسين الكفاءات الناشئة عن الشراكات المحتملة بين الشركات المحلية والمتعددة الجنسيات، ستتحقق عمليات النقل التكنولوجية والابتكارات والأسعار المنخفضة[١]، سيؤدي ذلك إلى بناء مرحلة للمنافسة الذكية بين البلدان التي ستعزز التجارة البينية لتسهيل خلق فرص العمل وتطوير المهارات وتعزيز وتبادل أفضل الممارسات، ستخلق هذه الخطوة ربما أكبر سوق مشتركة في العالم، مع الفوائد المتراكمة.

٣- زيادة معدل النمو الاقتصادي

من المتوقع أن تعزز اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية معدلات الإنتاج وإعادة تخصيص الموارد عبر القطاعات الإنتاجية، فسوف يزيد إنتاج الموارد الطبيعية والخدمات بنسبة (١,٧%) كذلك زيادة التصنيع بنسبة (١,٢%) وسوف يحقق قطاع الخدمات مكاسب تصل إلى (١٤٧مليار دولار أمريكي)، مع مكاسب أقل في التصنيع (٥٦مليار دولار أمريكي) والموارد الطبيعية (١٧مليار دولار أمريكي) بحلول عام ٢٠٣٥م، كما تتوقع الدراسات الاقتصادية في حالة تطبيق التحرير الكامل

[١]. UNCTAD, "African Continental Free Trade Area Phase II Negotiations: A p Nations, December 30, 2020, Space for a Competition Protocol?," United 4-5.

للسلع من التعريفات الجمركية في إطار منطقة التجارة القارية أن يتزايد معدلات نمو الناتج المحلي في دول القارة بمتوسط تصل نسبته إلى 97,0%سنوياً، أما في حالة التحرير الجزئي للتعريفات الجمركية والمعاملة الخاصة لبعض السلع، يتناقص هذا النمو المتوقع ليصل إلى 66,0% في المتوسط[١].

في دراسة قياسية أجرتها منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عام ٢٠١٨م لتحليل التجارة الإفريقية باستخدام نموذج التوازن العام "The Global Trade Analysis Project"في حالتين وقعا في الأجل الطويل، أولهما في حالة إنشاء منطقة التجارة القارية والإلغاء الكامل للتعريفات الجمركية بين الدول الإفريقية، والثاني في حالة التخفيضات الجزئية للتعريفات مع إعفاء بعض المنتجات الحساسة من هذا التحرير، ويتضح ذلك فيما يلي[٢]:

أ- في حالة إنشاء منطقة التجارة القارية والتحرير الكامل للسلع؛ سوف تؤدي إزالة التعريفات الجمركية بين دول القارة الإفريقية إلى تحقيق مكاسب في الرفاهية الاقتصادية بمقدار 1,16مليار دولار، بينما تتكلف مقابلها ما يقدر

[١]. The African Continental Free Trade Area, Economic and Distributional Effects," World Bank Group, July 27, 2020, p 5.
[٢]. Mesut Saygili, Ralf Peters, and Christian Knebal, "The African Continental Free Trade Area: Challenges and Opportunities of Tariff Reductions," UNCTAD, February 7, 2018, p14.

بنحو 1,4مليار دولار خسائر تجارية ناتجة عن تراجع الإيرادات الجمركية؛ وبالتالي فالحصيلة النهائية إيجابية، ومن المتوقع أن ينخفض العجز في الميزان التجاري بنسبة ٩,٥٠%.

ب- حالة تطبيق إعفاء بعض السلع الحساسة والواردة ضمن تصنيف السلع الخاصة؛ تتوقع الأونكتاد تحقيق مكاسب أقل في الرفاهية الاقتصادية بما يصل إلى 7,10مليار دولار في الأجل الطويل، ومن المتوقع أن تصل الخسائر في إيرادات التعريفات الجمركية ٢,٣% بينما ينخفض العجز في الميزان التجاري بنسبة 8,3% فقط.

٤- التوجه نحو الصناعة منخفضة التكاليف

تعد معظم صادرات الدول الإفريقية من السلع والمواد الأولية التي تتقلب أسعارها تقلبا كبيرا تبعاً لتقلبات الأسعار العالمية، وإنشاء المنطقة التجارية القارية سوف يضمن تنويع أكثر للتجارة، بحيث يمكن أن تستخدم الأسواق الإقليمية نقطة انطلاق للعديد من الصناعات، مثال صناعة السيارات في جنوب إفريقيا والتي تعتمد في معظم مدخلاتها على استيراد المقاعد والجلود من بتسوانا والأقمشة من ليسوتو، وذلك في إطار النظام التفضيلي للاتحاد الجمركي لدول جنوب الإفريقي، وفي إطار

منطقة التجارة الحرة سوف تزداد فرص التبادل التجاري بينهما بأسعار منخفضة للسلع والخامات، مما ينعكس على تكاليف الإنتاج واتجاهها نحو الانخفاض[١]، وبالتالي تقديم تلك الصناعات والسلع بأسعار منخفضة للمستهلكين، وكأنها تعيد توزيع الدخل من الحكومات إلى المنتجين والمستهلكين.

٥- ارتفاع معدلات التشغيل

أثارت اتفاقية منطقة التجارة القارية القلق بين العديد من الحكومات بشأن تأثيرها المحتمل على قطاع الزراعة والتشغيل به، ولكن من المتوقع نمو أكثر للعمالة والتشغيل في قطاعات الصناعات التحويلية والخدمات وبعض القطاعات الفرعية للزراعة، فقد توقع المنتدي الاقتصادي العالمي أن منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية سوف تدعم نشاط الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم في الدول الافريقية، التي كانت تسهم بنسبة ٨٠% في توظيف العمالة ولها نسبة مشاركة تصل الي ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي[٢]، فمع تعزيز الواردات والصادرات وزيادة حجم التجارة البينية الافريقية مع تعريفات جمركية أقل وإزالة الحواجز التجارية الأخرى غير الجمركية،

[١] "African Continental Free Trade Area -Questions and Answers," European Commission, March 16, 2020, p2.

[٢] محمد زكريا فضل، منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية: الفرص والتحديات، قراءات افريقية، ع٤٦، ٢٠٢٠، ص٧٥.

فضلا عن الوصول الحر الي السوق والحصول علي كل المعلومات التجارية، سيفيد الشركات الصغيرة والمتوسطة ويدعم نموها بشكل كبير، ومن ثم تتسع دائرة التوظيف والعمالة، مما يؤدي في نهاية المطاف الي الحد من البطالة وزيادة دخل الفرد.

٦- تخفيض معدل الفقر

يمكن لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أن تنتشل نحو 30 مليون شخص إضافي من الفقر المدقع أي نحو 1.5%من سكان القارة و٦٨ مليون شخص (٦,٣ %من سكان القارة) من الفقر المعتدل بحلول عام ٢٠٣٥. وبوجه عام من المتوقع أن تنخفض نسبة عدد الأشخاص الذين يعانون الفقر المدقع في إفريقيا إلى 10.9% في عام ٢٠٣٥، وفيما يتعلق بالفقراء في أقاليم إفريقيا، سوف تشهد دول غرب إفريقيا انخفاضا في عدد الفقراء بنحو 12 مليون شخص، بينما سيكون الانخفاض في وسط وشرق إفريقيا ٩,٣ مليون شخص، و ٤,٨ مليون على التوالي[١].

[١] محمد يسري أحمد بخيت، اتفاقية التجارة الحرة الافريقية: علامة فارقة في مسيرة التكامل الاقتصادي، نادي التجارة، ع٦٧٤، ٢٠١٩، ص١٩.

ثانيا: تحديات التكامل الإقليمي في افريقيا في ضوء اتفاقية منطقة التجارة الحرة الافريقية

نجد أنه علي الرغم من الفرص المستقبلية الإيجابية التي سوف تحققها منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية الا أن هناك تحديات هيكلية تستلزم مواجهتها من أجل تحقيق النتائج المنشودة، تتمثل أهم تلك التحديات فيما يلي:

١- تشابه الهيكل الإنتاجي لمعظم الدول الافريقية، حيث تعتمد معظم دول القارة علي انتاج وتصدير السلع الأولية واستيراد السلع المصنعة، وكذلك الافتقار الي المعلومات الأساسية عن تلك الأسواق والسلع المطلوبة فيها وأذواق المستهلكين بها[١].

٢- اعتماد الدول الإفريقية على تصدير المحاصيل والمواد الأولية فيما بينهم، وضعف التصنيع في إفريقيا مما يسهم في تضييق نطاق العلاقات التجارية سواء بين إفريقيا مع بعضها أو بين دول العالم الخارجي، وانحصارها في المواد الخام التي يتحدد سعرها في السوق العالمية وفقا لقوى العرض والطلب،

[١] وزارة التجارة والصناعة، العلاقات التجارية المصرية الافريقية: دراسة تحليلية عن تطور العلاقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا، قطاع التفاقات التجارية، القاهرة، ٢٠١٠، ص١٢.

وتفتقر إلى القيمة المضافة التي ترفع من قيمتها[١]. كما أن ارتفاع أسعار السلع الأساسية الناجم عن النزاع الروسي الأوكراني تشكل عقبة كبرى تعيق تحسن الوضع المالي على المدى القصير والمتوسط، خصوصا بالنسبة إلى الاقتصادات التي تعتمد على واردات الطاقة والسلع الغذائية لاسيما الاقتصادات الافريقية[٢].

٣- اختلاف السياسات الاقتصادية الكلية بين دول إفريقيا، فعلى سبيل المثال تعد غانا وكوت ديفوار دولا متقاربة جغرافياً ويمكن تعزيز فرص العلاقات التجارية بينهم إلا أن اختلاف نظم الصرف في كل منهما يحد من فاعلية تلك العلاقات، حيث تعتمد كوت ديفوار نظام سعر الصرف الثابت المرتبط بالفرنك الفرنسي، بينما تتبنى غانا نظام سعر الصرف المرن الذي يرتبط إلى حد كبير بالتقلبات الاقتصادية وقوى العرض والطلب، يضاف إلى ذلك أيضا اختلاف مستوى النمو الاقتصادي، والدخل، ودرجة تقدم قطاع الصناعة بين الدول الإفريقية، كما أن هناك عددا قليلاً من الاقتصادات المهيمنة والكبيرة

[١] حسين صالح، اخرون، سياسات الإصلاح الاقتصادي واثارها علي هيكل تجارة مصر الخارجية، مرجع سابق ، ص٤٢.

[٢] تقرير الافاق الاقتصادية الافريقية، دعم مقاومة التغير المناخي والانتقال العادل للطاقة في أفريقيا، مجموعة بنك التنمية الافريقية، مرجع سابق، ص٢.

مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا، بينما تكثر الدول الصغيرة ذات الاقتصادات الضعيفة[١].

٤- ضعف البنية التحتية في دول القارة الإفريقية يمثل أحد أهم التحديات التي تواجه منطقة التجارةالافريقية، وبالتالي أصبح الارتقاء بشبكة البنية التحتية الافريقية أمرا ضروريا لإنجاح الاتفاقية، وذلك لتسهيل انسياب حركة السلع والخدمات والاتصالات والبيانات والافراد، مما يسهم في تخفيض تكلفة التجارة والاستثمار. ومن ثم يتعين الإسراع في تنفيذ عدد من المبادرات الإفريقية التي سبق أن أُعلن عنها لتجاوز مشكلات البنية التحتية من بينها برنامج تنمية البنية التحتية في إفريقيا PIDA[٢]، بالاضافة إلى مشروع "القاهرة-كيب تاون" للربط البري بين مختلف مناطق القارة[٣]، كما تفتقر الدول الافريقية بصفة

[١] جيهان عبد السلام عباس، منطقة التجارة الحرة القارية ومستقبل التكامل الإقليمي في أفريقيا، متابعات أفريقية، مرجع سابق، ص٤١.

[٢] The Programme for Infrastructure Development in Africa (PIDA) is a strategic continental initiative which has the buy-in of all African countries, for mobilizing resources to transform Africa through modern infrastructure. Its 51 cross-border infrastructure projects comprise more than 400 actionable sub-projects across four main infrastructure sectors, namely energy, transport, transboundary water and ICT2.

[٣] سلفانا عياد صليب، اطار نظري لتجمع التكتلات الاقتصادية الافريقية الثلاث، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ع٢، ٢٠١٩، ص٢٢٥.

عامة الي ضعف البنية التحتية الخاصة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مما يؤدي الي زيادة تكلفة النقل والتسويق، وارتفاع تكلفة الوصول للمعلومات عن الأسواق، لاسيما صعوبة إتمام عملية التصدير والاستيراد برمتها[١].

٥- سوف تؤثر منطقة التجارة الحرة القارية سلباً على الإيرادات الجمركية والتي تعد مصدراً مهماً من مصادر إيرادات الموازنة العامة للدول الإفريقية، وفي حالة الإلغاء الكامل للتعريفات الجمركية بين الدول الإفريقية، سوف تلجأ الدول إلى تعويض هذا الفقد في رفع الضرائب بأشكالها المختلفة وهو الأمر الذي سوف يشهد رفضاً اجتماعياً من فئات الشعوب المختلفة، ويثير القلق عند وضع الموازنات الإفريقية، وتشير بعض الدراسات إلى أن الفقد المتوقع في الإيرادات الجمركية والذي قد يصل إلى ١,٤ مليار دولار سوف يقابله زيادة في مكاسب إنشاء المنطقة تصل إلى 1,16مليار دولار؛ وبالتالي تكون الحصيلة النهائية في صالح دول إفريقيا ولكن على المدى الطويل، كما تتوقع الدراسات الاقتصادية في حالة تطبيق التحرير الكامل للسلع في إطار منطقة التجارة القارية خسائر الإيرادات الجمركية بنسبة تصل إلى 1,7% من

[١] محمد عاشور، البنية التحتية والتنمية في أفريقيا، قراءات أفريقية، السعودية، ع٣٤، ٢٠١٧، ص٤٧.

إجمالي الإيرادات الجمركية في حالة التحرير الكامل، و ١,٩% في حالة التخفيضات الجزئية للتعريفات التي تعفي بعض المنتجات الحساسة من التحرير[١].

٦- زيادة الضغط التنافسي؛ العديد من الأسواق الافريقية الناشئة هي اقتصادات تقليدية تعتمد علي الزراعة والأنشطة البدائية، هذه المزارع الصغيرة والأنشطة الاقتصادية البدائية لايمكنها أن تتنافس مع الشركات الزراعية ولاسيما الصناعية الكبرى في الدول الافريقية ذات الدخل المرتفع، مثل جنوب أفريقيا وكينيا وأثيوبيا ومصر ونيجيريا، مما يؤدي الي فقدان أصحاب تلك المزارع أو الصناعات البدائية لوظائفهم مما يؤدي الي ارتفاع معدلات البطالة والفقر في تلك الدول[٢].

٧- الكيانات الاقتصادية المهمة لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية لم تفعل بعد، على الرغم من اختيار أبوجا مقراً للبنك المركزي، وطرابلس مقراً لبنك الاستثمار، وياوندي مقراً لصندوق النقد. لكن تلك المؤسسات لم تخرج إلى النور حتى

[١] جيهان عبد السلام عباس، منطقة التجارة الحرة القارية ومستقبل التكامل الإقليمي في أفريقيا، متابعات أفريقية، مرجع سابق، ص٤١.

[٢] محمد زكريا فضل، منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية: الفرص والتحديات، مرجع سابق، ص٧٦.

الآن، في ظل غياب التوافق بشأنها، وافتقار العديد من الدول الإفريقية للنظم المصرفية الحديثة، وهذا يمثل تأخراً في تحقيق أهداف أجندة ٢٠٦٣، التي حددت عام ٢٠١٦م لإقامة بنك للاستثمار وسوق للأسهم الإفريقية، وكذا إنشاء صندوق النقد بحلول عام ٢٠١٨م[١].

٨- عندما اجتاح فيروس الإيبولا بعض دول غرب إفريقيا (ليبيريا، وغينيا، وسيراليون)، قدمت الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي المساعدة لهذه الدول لمواجهة الوباء، أما اليوم وقد تساوى الجميع أمام جائحة كورونا(كوفيد- ١٩)، فقد وقفت الدول الإفريقية بمفردها تقريبًا، حيث تحارب هذا الفيروس القاتل بإمكاناتها المحدودة مع قليل من الدعم الخارجي، وقد أكد تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة في أبريل 2020م أنه «سوف يراوح عدد الوفيات في إفريقيا بين ثلاثمائة ألف و ٣,٣ملايين شخص جراء الإصابة بفيروس كورونا المستجد»، بناء على أدنى توقعات قدمتها اللجنة الاقتصادية لإفريقيا وبمعدل انتشار المرض الحالي، سوف يبلغ عدد الإصابات في إفريقيا ما لا يقل عن 7.6ملايين إصابة

[١] جيهان عبد السلام عباس، منطقة التجارة الحرة القارية ومستقبل التكامل الإقليمي في أفريقيا، متابعات أفريقية، مرجع سابق، ص٤٢.

مؤكدة، في ظل افتقار الدول الإفريقية لأجهزة وأدوات الفحص والاختبار والاستكشاف المبكر[١]، ومن المرجح أن تكون التكلفة الاقتصادية على سكان القارة باهظة، وطبقا لتقديرات الأمم المتحدة فإن نحو 20مليون مواطن قد يفقدون وظائفهم، ويمكن أن يتضاعف عدد الأشخاص الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي بدرجة حادة، مما تسبب ذلك في تأجيل اطلاق دول القارة منطقة التجارة الحرة الافريقية عدة أشهر في عام ٢٠٢٠ بسبب تفشي تلك الجائحة (كوفيد- ١٩)[٢].

بعد عرض أهم التحديات والمعوقات التي تحول دون قيام اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بالدور المأمول منها، ينبغي لنا مواجهة تلك التحديات من خلال عدد من الملاحظات نوضحها فيما يلي[٣]:

أ – الشفافية والوضوح حول اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية: في قمة الأولويات السياسية هناك حاجة إلى مزيد من الوضوح والضمانات الكافية حول اتفاقية منطقة

[١] فتح الجليل عبد رب الرسول، تقييم حالة التكامل الإقليمي داخل التكتلات الافريقية: الواقع والطموح، مرجع سابق، ص٥١.

[٢] سهيلة مصطفي، الاطار القانوني لتنظيم الاستثمار ضمن اتفاقية انشاء منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، مج٨، ع٢، ٢٠٢١، ص٢٩١.

[٣] محمد زكريا فضل، منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية: الفرص والتحديات، مرجع سابق، ص٧٧.

التجارة الحرة القارية لأن تلك الدول، التي لا تزال في حالة حيرة من أمرها و لم تصادق على الاتفاقية بعد (مثل بنين و إرتريا و زامبيا) ، وقبل كل ذلك (نيجيريا) التي تمثل – إلى جانب (جنوب إفريقيا) – القوة الدافعة الاقتصادية الرئيسة للقارة، تحتاج إلى ضمانات كافية لمصالحها الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص، هناك مسألتان تعرقلان غالبا عملية الانضمام: أولهما القلق من أن إلغاء التعريفات يمكن أن يعرض المنتجات الوطنية للخطر ويحدد بقاءها؛ ثانيا مسألة التعويضات للدول التي تعتمد على الرسوم الجمركية لتوحيد ميزانياتها الوطنية، والتي تتسم بالهشاشة، وغالبا لم تتضح معالمها جيدا.

ب- إقامة نظام قانوني في شكل مؤسسي متعدد المستويات: تاريخيا تتمثل إحدى العقبات الرئيسة أمام التكامل الإقليمي في إفريقيا هي عدم وجود الكثير من الاستراتيجيات بعيدة النظر أو السياسات الطموحة والمستقلة، وخاصة إشكالية عدم تنفيذ القوانين والتشريعات الموجودة أصلا بشكل فعلي، أو غياب الشفافية في الأجهزة القضائية في كثير من دول القارة. بناء عليه؛ سيعتمد نجاح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية – إلى حد كبير – على إنشاء نظام حكم مناسب يستند إلى سيادة القانون، وبنية مؤسسية متينة من أجل تعزيز التنسيق والاتساق والتناسق التام على

النحو الذي طالب به مصرف التنمية الإفريقي، كما ينبغى تطوير اطار قانوني يتألف من نظام للشكاوى والطعون، ويجب أن يشمل المحاكم الوطنية والمحاكم التى أنشأتها الجماعات الاقتصادية الاقليمية مسبقا، وكجزء مهم: المحكمة الافريقية لحقوق الانسان وحقوق الشعوب يجب أن تكون مجهزة بغرفة تجارية مخصصة من أجل ايجاد تآزر إيجابى بين القانون التجارى وقانون حقوق الانسان.

ج – ترشيد الأنظمة المختلفة والمتضاربة للمجموعات الاقتصادية الإفريقية :

تنص بنود الاتفاقية على إنشاء أمانة إفريقية قارية لمنطقة التجارة الحرة ذات شخصية اعتبارية متميزة عن الأمانة الخاصة بالاتحاد الإفريقي، ولكن فعليا تحكمها الهيئات السياسية للاتحاد الإفريقي، كجمعية الاتحاد الإفريقي التي تتكون من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء، والمجلس التنفيذي المكون من وزراء التجارة الأفارقة، بدعم من لجنة من كبار مسؤولي التجارة، من ثم يجب أن تحتوى البنية المؤسسية لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على مستويات متعددة، وأن تكون مدعومة من قبل المؤسسات الإقليمية (الوطنية)، خاصة على المستوى الإقليمي (التكتلات الاقتصادية)، قد يكون التحدي الرئيسى هو ترشيد الأنظمة المختلفة – والمتضاربة

في بعض الأحيان – للمجموعات الاقتصادية الإفريقية مع الأهداف والتوقيت المحدد لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ومواءمتها .

د- تعزيز الترابط بين حقوق الإنسان وتحرير التجارة: إن تقييم التأثير التوزيعي لاتفاقية منطقة التجارة حرة القارية الأفريقية أمر بالغ الأهمية، لضمان التكامل بين تعزيز حقوق الانسان و تحرير التجارة، مثل هذا التقييم يكتسب أهمية كبرى في ضوء التشكيك العام والمتزايد تجاه عمليات تحرير التجارة، والذي يغذيه الى حد كبير تصور واسع الانتشار بأن فوائد التجارة والعولمة لم يتم توزيعها بالتساوي، لذلك: من الضروري اعتماد سياسات مناسبة لضمان توزيع المنافع المحتملة، من حيث زيادة الإنتاجية و الرفاهية الناتجة عن تحقيق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بالتساوي بين الأطراف ذات المصالح المشتركة، من أجل جعل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية اتفاقية مستدامة وشاملة لجميع المرافق، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، بالإضافة إلى سياسات التماسك والتكيف التي تحتاجها تلك الدول، فضلا عن آليات التشاور.

هـ- تنويع المصادر المالية: ينبغي دعم إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية من خلال استراتيجيات الاستثمارات والتمويل، التي يجب أن تدرس بشكل جيد ودقيق،

في البداية قد يكون دور الجهات المانحة الدولية حاسما وخيارا سهلا؛ لكنه في المدى البعيد قد ينقلب إلى ثقل يرهق كاهل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، لكن في المستقبل فإن تمويل منطقة التجارة الحرة الأفريقية سيتعين عليها الاعتماد بشكل متزايد على تعبئة الموارد القارية العامة والخاصة، وقبل فرض نظام الموارد الخاصة بمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، يجب على الحكومات الإفريقية أولا أن تلتزم بتحسين وترشيد الإيرادات العامة الوطنية من خلال جعل النظم الضريبية أكثر إنصافا وشفافية وفعالية، وعن طريق مواجهة مشاكل الفساد المزمنة وضعف القدرات المؤسسية والقواعد الضريبية المقيدة، وتجنب التهرب الضريبي المتفشي والتلاعب به.

و- المجموعات الاقتصادية الإقليمية وإشكالية الاندماج: اعترفت اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية رسميا بثماني مجموعات اقتصادية إقليمية قائمة حاليا على أن تستمر في عملها كتجمعات إقليمية تخدم اقتصادات الدول المنشئة لها، وذلك من أجل الحفاظ على استقرار الاقتصاد وتسهيل عملية الاندماج تدريجيا، يبدو الأمر في ظاهره قراراً جيداً ومنطقيا، ولكن بعد إلقاء نظرة فاحصة يتوقع أن تنشأ إشكاليات أخرى تعترض سبيل الاندماج السلس في المستقبل، وذلك لتباين تلك المجموعات الاقتصادية

من حيث الأهداف والتوجهات والتبعية السياسية والاقتصادية للدول الكبرى اعتمادا على الإرث الاستعماري القديم.

وزعت دول منطقة الفرنك سيفا، وهي خمس عشرة دولة، على ثلاث مناطق جغرافية في القارة الإفريقية، ست منها في وسط القارة، وثماني دول في غربها، وتكمل جزر القمر العدد، فمجموعة وسط إفريقيا لها بنك مركزي واحد، ومجموعة غرب إفريقيا أيضا لها بنك مركزي واحد، وجزر القمر أيضا لها بنك مركزي واحد، وبالتالي فإن البنوك المركزية الثلاثة تتمركز حول حساب واحد اسمه " حساب العمليات " في الخزينة الفرنسية حسب الاتفاق المبرم مسبقاً بين هذه الدول وفرنسا من أجل ضمان العملة. فحسب الاتفاقيات المبرمة، هذه الدول مجتمعة لا تستطيع منفردة أو مجتمعة اتخاذ قرارات بشأن السياسات الاقتصادية والنقدية فضلا عن السياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية وسياسات التصدير والتوريد إلا بموافقة فرنسا، ما لم تنص اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية صراحة بعملية الاندماج التدريجية، وسن قوانين واضحة وشفافة بخصوص هذه المجموعات الاقتصادية الإقليمية، فمنطقة التجارة الحرة القارية ستكون رهن الخلافات الإقليمية ومن ثم عدم تحقيق الأهداف المرسومة وتضييع التكامل الاقتصادي الافريقي.

الخلاصة

توصل المبحث الثاني من تلك الدراسة الي صحة الفرض الثاني القائل بأن " **لمنطقة التجارة الحرة الافريقية انعكاسات إيجابية علي الاقتصاد المصري** " بعد تحديد انعكاسات تدشين منطقة التجارة الحرة الافريقية علي الاقتصاد المصري حيث أنه من المتوقع أن تؤدي منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية الي تعزيز التجارة بين البلدان الافريقية بنسبة ٥٣% عند تنفيذ التحرير الكامل للتعريفات الجمركية، مما يؤدي الي جذب المزيد من الاستثمارات فيما بين البلدان الافريقية وتهيئة فرص سوقية لتعزيز التصنيع في أفريقيا من خلال تحسين سلاسل القيمة المضافة الإقليمية. هذا بالإضافة الي أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ستفسح المجال أمام الاستفادة من دينامية السوق الأفريقية المتسمة بوجود عدة اقتصادات سريعة النمو وطبقة متوسطة صاعدة وعدد متزايد من السكان أكثرهم من الشباب، هذا بالإضافة الي جذب الاستثمارات الأجنبية نظراً لسهولة نفاذ منتجات تلك الاستثمارات إلى أسواق المنطقة، وتحسين سلاسل القيمة المضافة بين دول القارة في ظل اعتماد قاعدة التراكم في المنشأ، فتح أسواق جديدة أمام الصادرات المصرية حيث يتيح النفاذ لأسواق ٣٧ دولة أفريقية إضافية خاصة مع دول غرب أفريقيا.

كما توصل المبحث الثاني الي صحة الفرض الثالث من تلك الدراسة بأن " **هناك مزايا اقتصادية سوف تحقق بها منطقة التجارة القارية تقدما وتحديات تحول دون إتمام عملية التكامل الإقليمي وقيامها بالدور المأمول منها** " بعد تحديد تداعيات التكامل الاقتصادي الافريقي في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة الافريقية من خلال بيان أهم التحديات التي تواجه تفعيل منطقة التجارة الحرة الافريقية، مبرزا مستقبل التكامل الإقليمي الافريقي في ظل تفعيل تلك الاتفاقية.

الخاتمة

في ظل عالم ما بعد كوفيد واندلاع الحرب الروسية الأوكرانية وما لهما من تداعيات سلبية علي العالم أجمع، تصبح إفريقيا وجهة مفضلة للاستثمار، ومكانا مربحا للفرص الاقتصادية، ربما يعزز ذلك من قدرتها التفاوضية في مجال استغلال مواردها الطبيعية، ومن المتوقع في مثل هذه الحالة أن تسعى برامج التنمية المستدامة عبر القارة إلى تحويل ما تمتلكه أفريقيا من موارد غير مستغلة لتصبح دافعاً لنهضة إفريقية جديدة، يصاحب ذلك قيام الحكومات الإفريقية بصياغة التشريعات المناسبة بهدف زيادة المهارات الوطنية، وتعظيم وظائفها التوزيعية في مجال توفير السلع والخدمات العامة، وربما تنجح الإصلاحات المؤسسية للاتحاد الإفريقي في تبني نمط من الاستجابات القارية بهدف الاستفادة من الفرص الجديدة، ودفع عجلة الوحدة والتنمية المستدامة عبر تحقيق أهداف التكامل الإقليمي من خلال تدشين اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية.

على الرغم من المحاولات المبذولة من قبل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية من أجل تحقيق أهداف التكامل الإقليمي، إلا أنه لا يزال الأمر يحتاج إلى مزيد من الوقت؛ حيث إن ما تحقق على أرض الواقع لا يرقى إلى الطموحات

المنشودة، في جميع المجالات التي كانت وما زالت تسعى للوصول إليها، وأن واقع التكتلات الإقليمية في وقتنا الراهن وفي ظل التحديات المتعددة والمتنوعة، إضافة إلى تداعيات جائحة فيرس كورونا المستجد، لا يوحي الوضع في المنظور القريب بإمكانية تحقيق طموح التكامل الإقليمي المنشود.

تعرضنا من خلال دراستنا في مبحث أول لمقومات التكامل الاقتصادي الافريقي من خلال بيان مفهوم التكامل الاقتصادي وركائزه في المطلب الأول منه ثم في مطلب ثان تعرضنا لمراحل تأسيس واليات انشاء منطقة التجارة الحرة الافريقية، وفي المبحث الثاني تناولنا الدور المحوري لمنطقة التجارة الحرة في تحقيق التكامل الاقتصادي الافريقي وبيان انعكاسات تدشين منطقة التجارة الحرة الافريقية علي الاقتصاد المصري في المطلب الاول وفي المطلب الثاني من الدراسة تعرضنا لأهم التحديات التي تواجه تفعيل منطقة التجارة الحرة الافريقية، مبرزا مستقبل التكامل الإقليمي الافريقي في ظل تفعيل تلك الاتفاقية.

البحث بتحليله ومناقشته للفروض التي أثارتها مشكلته سعيا لتحقيق أهدافه قد أثبت مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

١- تعد منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية ثاني أكبر تجمع اقتصادي (٥٥ دولة أفريقية) علي مستوي العالم بعد منظمة التجارة العالمية (١٦٤ دولة)، ولديها القدرة على تعزيز التجارة البينية الأفريقية بنسبة تصل الي ٥٢,٣% عن طريق إلغاء رسوم الاستيراد، ومضاعفة هذه التجارة إذا تم تخفيض الحواجز غير الجمركية. فمن المتوقع أن تصبح منطقة التجارة الحرة القارة الإفريقية محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي والتصنيع والتنمية المستدامة للقارة تماشيا مع أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣ وجدول أعمال الأمم المتحدة ٢٠٣٠ من خلال إلغاء التعريفات وازالة الحواجز غير التعريفية، وأن تتصدى اتفاقية التجارة الحرة لأفريقيا لفتح الأسواق الأفريقية ودعم خلق بيئة أعمال مواتية للتجارة البينية الأفريقية.

٢- منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تعزز قطاع التجارة الخارجية للاقتصاد المصري من خلال فتح أسواق جديدة أمام الصادرات المصرية، حيث يتيح النفاذ لأسواق ٣٧ دولة إضافية، خاصة مع دول غرب أفريقيا، حيث لايوجد اطار تفضيلي بين مصر وتلك الدول، وكذلك تحسين سلاسل القيمة المضافة بين مصر ودول القارة وسهولة جذب الاستثمارات نظرا لسهولة نفاذ منتجات تلك الاستثمارات الي أسواق المنطقة، هذا بالإضافة الي انسياب حركة تجارة

السلع والخدمات خاصة في ظل ارتفاع مستوي تحرير التعريفة الجمركية بين الدول الافريقية، حيث يتضمن إزالة الرسوم الجمركية لـ ٩٠% من الخطوط التعريفية خلال ٥ سنوات (١٠ سنوات للدول الأقل نموا).

٣- ضعف أداء التجارة الإقليمية في أفريقيا، هناك أسبابا عدة تكمن وراء ذلك من بينها أن النهج المتبع إزاء التكامل الإقليمي في القارة قد ركز حتى الآن على إزالة الحواجز التجارية أكثر من تركيزه على تنمية القدرات الإنتاجية الضرورية للتجارة، غير أن ذلك لن يكفي لإحداث الأثر المرغوب إن لم تكمله تدابير جديدة تهدف إلى تعزيز القدرات التنموية، ودعم دور القطاع الخاص عوضا عن دوره المحدود حاليا في مبادرات وجهود التكامل الإقليمي.

٤- تواضع مستوي التجارة البينية الأفريقية، يرجع ذلك إلى قلة التنوع في الصادرات وتراجع القدرة التنافسية، حيث إن هيكل الإنتاج في أفريقيا وتكوين الصادرات شبه متماثل، نتيجة لأن عددا كبيرا من البلدان متخصص في إنتاج السلع الأولية، بينما تتكون معظم الواردات من المنتجات المصنعة، فالإنتاج في أفريقيا لا يحظى إلا بالحد الأدنى من القيمة المضافة، الأمر الذي يقلل

من تأثير مناطق التجارة الحرة الإقليمية الفرعية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ويضعف من قدرة إنشاء منطقة تجارة حرة قارية.

٥- ضعف عدد من الاقتصادات الأفريقية نتيجة النقص في التحديث والتطوير الصناعي والتكنولوجي، وكذلك ضعف مهارات القوى البشرية مما يضطرها إلى تصدير منتجات أولية غير مصنعة بأسعار غالبا ما تكون بخسة وغير مستقرة، لذلك كانت الاستفادة من التباين والتنوع الإقليمي لصالح التجارة محدودة، نتيجة ضعف القدرات الإنتاجية للقارة، فالتصدير المتواصل للسلع الأولية والمواد الخام للأسواق الخارجية، ما هو إلا تصدير لوظائف ومنتجات وقدرات التنمية الصناعية.

٦- ضعف مستوى البنية التحتية في البلدان الأفريقية، من وسائل نقل، طاقة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (لوجستيات التجارة)، حيث إن سوء حالتها أو غيابها تماما، يجعل النشاط التجاري أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا بغض النظر عن نظام التجارة القائم. والنتيجة النهائية لهذا الخلل في البنية التحتية هي أن تكاليف وسائل النقل تزيد بنسبة ٦٣% في البلدان الأفريقية مقارنة بمثيلاتها في البلدان المتقدمة، كما أن تلك التكاليف تقدر بحوالي ١٤% من قيمة الصادرات في أفريقيا مقابل ٨,٦% في البلدان المتقدمة.

أمام هذه الحقائق التي أثبتها البحث فان أمام أفريقيا عامة ومصر خاصة فرصة كبيرة لتعزيز التكامل الاقتصادي القاري. فنظرا للتقارب الجغرافي وللصلات الثقافية والاجتماعية والعديد من عوامل التقارب الأخرى، بالإضافة للجهود التي بذلت بالفعل من المجموعات الاقتصادية الإقليمية، يجب على الحكومات الوطنية والمنظمات الأفريقية المعنية بالتكامل مع الاتحاد الأفريقي من خلال تفعيل جميع متطلبات وبنود تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة الافريقية، بذل المزيد من الجهود لإزالة العقبات التي تحد من نمو التجارة البينية داخل القارة، لذلك اقترح الباحث رؤية تكاملية تقوم علي عدة محاور تهدف في مجملها الي الوصول الي التكامل الإقليمي وقيام منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية بالدور المأمول منها. **لذا نستعرض في عدد من المحاور مجموعة من <u>التوصيات</u> تقوم علي مواجهة التحديات وتصل بمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية الي تحقيق الدور المأمول منها:**

١- ضرورة توفير مناخ ملائم حتى تتمكن الدول الإفريقية من تعظيم الفوائد المتوقعة لإنشاء منطقة التجارة القارية؛ **وذلك من خلال:**

أ- إنشاء هيكل تنظيمي لمنطقة التجارة القارية يعبر عن وجهة نظر القطاع الخاص (إنشاء مجلس للأعمال التجارية الإفريقية).

ب-التنسيق بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية المعترف بها من قبل الاتحاد الإفريقي، ووضع إجراءات تساعد على منع ازدواج العضوية، وتحقيق التناغم بين مراحل التخفيض الجمركي في التكتلات القائمة.

ج- الاهتمام ببناء القدرات الصناعية، كذلك إقامة شبكة معلومات تجارية حول فرص التجارة والاستثمار والإجراءات الجمركية للحد من ارتفاع تكلفة ممارسة الاعمال داخل أفريقيا، وتشجيع التجار ورجال الاعمال علي المعاملات التجارية داخل المنطقة.

٢- تجنّب الاستجابات على مستوى السياسات لجائحة (كوفيد-19) التي قد تقّوض اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ سيكون من المهم تجنّب الإجراءات المقيّدة للواردات والصادرات على حد سواء، بغية مراعاة روح الاتفاق في الحالتين وضمان توافر السلع وإمكانية النفاذ إليها في الإقليم، **وذلك من خلال :**

أ- تجنّب القيود الشاملة على الواردات :لقد فرض العديد من البلدان في أفريقيا قيودا على الواردات كجزء من إغلاق الحدود للسيطرة على تفشي المرض، ولكن نظرا إلى اعتماد العديد من البلدان على الواردات، من المهم استحداث ممرات آمنة للتجارة والسفر طبقا للخطوط التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية

للحد إلى أقصى درجة من آثار الاختلالات الناشئة عن جائحة (كوفيد-19) والمحافظة على استمرارية سلاسل الإمداد.

ب-تجنّب القيود الخاصة بالصادرات تحديدا :استجابت البلدان في السابق لعدم اليقين في الأسواق من خلال فرض قيود على الصادرات. وفي حين زيادة هذه التدابير من إمدادات السلع المحلية وقد تساعد على ضبط الأسعار المحلية في المدى القصير، لكنها قد تثبط الأسعار المتقلبة والمنخفضة ورغبة المنتجين على الاستثمار في المدى الطويل. وعلاوة على ذلك، قد تلحق الضرر بشكل خاص بالبلدان الفقيرة التي تعتمد على الواردات في القارة الأفريقية، خاصة إذا اتخذ عدد من البلدان تدابير مشابهة في الوقت نفسه.

٣- معالجة العوائق التنظيمية الرئيسية التي تحد من رفع مستوي التجارة الإقليمية البينية؛ تستند مناطق التجارة الحرة من حيث المبدأ إلى خفض التعريفات الجمركية بين الشركاء التجاريين، ونظرا إلى أن البلدان الأفريقية تساهم في الجماعات الاقتصادية الإقليمية، فإن التعريفات الجمركية الإقليمية منخفضة عموما، وتشكل التدابير غير التعريفية في المقابل، تحديات أهم ويتيح اتفاق منطقة التجارة الحرة

القارية الأفريقية إطارا على مستوى القارة لمعالجة هذه الحواجز التنظيمية أمام التجارة وينطوي على أحكام يمكن لها أن تسمح **بالقيام بما يلي:**

أ- تبسيط ومواءمة الإجراءات الإدارية للحد من تكاليف التجارة والنقل: تشكل تكاليف النقل في أفريقيا أكثر من نصف تكاليف التسويق وتزيد الحواجز على الطرقات من هذه التكاليف، وقد تؤدي الإجراءات المطّولة للحصول على شهادات التصدير والاستيراد إلى زيادة وقت التجارة وكلفتها اللذين هما الأعلى في العالم.

ب-إعطاء دفع للإنتاج والإنتاجية: سيكون من الضروري إجراء تحسينات ملحوظة في الإنتاجية لمواكبة نمو الاستهلاك في أفريقيا، ومن الضروري القيام باستثمارات عامة في الأبحاث والتطوير والتدريب والإرشاد، إلى جانب أيضا البرامج التي تعزز الحصول على مدخلات عالية الجودة، حيث تعاني أفريقيا من ثغرات كبيرة مقارنة بالبلدان المرتفعة الدخل التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٤- الاستثمار في البنى الأساسية للتسويق والتجارة وتذليل المخاطر عن الاستثمارات الخاصة؛ يتّسم الإنفاق العام في البنى الأساسية المرتبطة بالأسواق والتجارة بأهمية حاسمة لاستقطاب الاستثمارات، وكذلك إمدادات الكهرباء والمياه، فضلا

عن توفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كعوائق رئيسية في حين ثمة حاجة في الوقت نفسه إلى تذليل المخاطر المتصلة بتمويل القطاع الخاص لزيادة حجم الاستثمارات في هذا القطاع، لذا نري أنه لمواجهة ما يمثله ضعف البنية التحتية من ضعف يحول دون نجاح الاتفاقية **يجب القيام بما يلي:**

أ- قيام الدول ذات البنية التحتية الضعيفة بمنح تسهيلات ومزايا للمستثمرين من دول أعضاء لاقامة مشروعات في مجال البنية التحتية : فعلي الدول الأعضاء التي تتمتع ببنية تحتية جيدة ولديها خبرة في هذا المجال بتقديم استشارات وتسهيلات وكذلك الاشراف علي تنفيذ تلك المشروعات في الدول التي تعاني من ضعف البنية التحتية.

ب-تسهيل عملية تصدير الخدمات ذات الصلة بالبنية التحتية مثل الكهرباء والغاز والاتصالات وغيرها من الدول الأعضاء ذات الفائض الي تلك التي تعاني من نقص.

٥- اعتماد سياسات التماسك والتدابير المخصصة لدعم الاحتياجات الخاصة لمختلف أنواع الدول والجهات الفاعلة الوطنية؛ من أجل جعل منطقة التجارة الحرة القارية

الإفريقية اتفاقية شاملة ومفيدة لجميع الأطراف، **يمكن بناء هذه السياسات على ثلاث ركائز:**

أ- إنشاء صندوق تعديل وتعويض للدول التي ستتأثر سلبا بالتغييرات الهيكلية والتنظيمية التي أدخلتها الاتفاقية.

ب-تعزيز برامج بناء القدرات من أجل التأكد من أن جميع البلدان الإفريقية وأصحاب المصلحة على دراية تامة بأهداف وقواعد وآليات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وأن يكونوا قادرين على استغلال مزاياها وفرصها .

ج- تنظيم عملية المفاوضات، والتشاور المنتظم مع الفاعلين الاقتصاديين وغير الحكوميين.

٦- اتباع خطة مصرية للإنتاج وفقا لاحتياجات الدول الافريقية من السلع والمنتجات المصرية التي يمكنها أن تمد بها هذه الدول وتكون قادرة علي المنافسة مع نظيرتها الأجنبية وان تنتجها خصيصا للتصدير الي أفريقيا ، **ويتم ذلك من خلال:**

أ- الاهتمام بدراسة الطلب الخارجي واحتياجات السكان في الدول الافريقية والعوامل المؤثرة علي زيادة الصادرات المصرية الي أفريقيا ونشر هذه المعلومات لتكون دليلا للمصدرين والمنتجين المصريين.

ب–انشاء إدارة متخصصة مصرية تهتم بمتابعة الاتفاقات الاقتصادية المصرية الافريقية والعمل علي إزالة كافة المعوقات لتسهيل تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة الافريقية وتعزيز التبادل التجاري بين مصر والدول الافريقية.

المراجع[1]

أولا: المراجع العربية

أ- الكتب:

١. عصموني خليفة، التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الافريقية ودوره في تحقيق الوحدة الافريقية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر، ٢٠١٥.

ب-مجلات ورسائل العلمية:

١. أجلال راتب، اخرون، دور الخدمات الدولية في تنمية صادرات مصر من والي أفريقيا، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٣١٨، ٢٠٢٠.

٢. أسامة عبد التواب، مصر وفكرة تأسيس السوق الافريقية المشتركة، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، ع٨، ٢٠٢٠.

[1] مع حفظ الالقاب العلمية

٣. جيهان عبد السلام عباس، منطقة التجارة الحرة القارية ومستقبل التكامل الإقليمي في أفريقيا، متابعات أفريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ع١٣، ٢٠٢١.

٤. حسين صالح، اخرون، سياسات الإصلاح الاقتصادي واثارها علي هيكل تجارة مصر الخارجية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٣١٩، معهد التخطيط القومي، مصر، ٢٠٢٠.

٥. حفاف وليد، مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية(المزايا والتحديات)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، ع٣، قالمة، الجزائر، ٢٠٢٠.

٦. سلفانا عياد صليب، اطار نظري لتجمع التكتلات الاقتصادية الافريقية الثلاث، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ع٢، ٢٠١٩.

٧. سهيلة مصطفي، الاطار القانوني لتنظيم الاستثمار ضمن اتفاقية انشاء منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، مج٨، ع٢، ٢٠٢١.

٨. شليحي الطاهر، مختاري مصطفي، تقييم لتجارب التكامل الاقتصادي في أفريقيا، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، مج٠٣، ع٠٦، ٢٠١٨.

٩. عائشة عبد الحميد، دخول منطقة التجارة الحرة الافريقية حيز التنفيذ وأثره علي الجانب السياسي والأمني في الجزائر، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، مج٤، ع٨، ٢٠٢٠.

١٠. عبد الحميد صديق عبد البر، أثر انضمام مصر للتكتلات الاقتصادية علي الصادرات المصرية، مجلة مصر المعاصرة، ع٤٩٨، السنة المائة، ٢٠٠٨.

١١. عميمور نور الدين، محروق زكرياء، الاثار المتوقعة لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية علي الاقتصاد الجزائري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، ٢٠٢١.

١٢. غريبي صلاح الدين، دراسة إمكانية إقامة منطقة نقدية مثلي بين مجلس التعاون الخليجي، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ٢٠١٥.

١٣. فتح الجليل عبد رب الرسول، تقييم حالة التكامل الإقليمي داخل التكتلات الافريقية: الواقع والطموح، متابعات أفريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ع١٣، ٢٠٢١.

١٤. كفيه قسميوري، التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة اليونان خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، ٢٠١٦.

١٥. لمياء محمد المغربي، التبادل التجاري العربي الافريقي (الفرص والتحديات) دراسة حالة : مصر وتجمع الكوميسا، المجلة العربية للإدارة، مج٣٧، ع٤، ديسمبر ٢٠١٧.

١٦. محمد زكريا فضل، منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية: الفرص والتحديات، قراءات افريقية، ع٤٦، ٢٠٢٠.

١٧. محمد عاشور، البنية التحتية والتنمية في أفريقيا، قراءات أفريقية، السعودية، ع٣٤، ٢٠١٧.

١٨. محمد عبد الشفيع عيسى، اخرون، اتفاقية منطقة التجارة الحرة الافريقية واثارها علي الاقتصادات الافريقية عموما والاقتصاد المصري خصوصا، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٢٨٣، معهد التخطيط القومي، مصر، ٢٠١٧.

١٩. محمد يسري أحمد بخيت، اتفاقية التجارة الحرة الافريقية: علامة فارقة في مسيرة التكامل الاقتصادي، نادي التجارة، ع٦٧٤، ٢٠١٩.

٢٠. هدي صالح النمر، فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الافريقي واليات تفعيله، قضايا التخطيط والتنمية رقم ٣١١، معهد التخطيط القومي، ٢٠٢٠.

ج- التقارير والمؤتمرات:

١. الاتحاد الافريقي، أفريقيا تنطلق: منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، مفوضية الاتحاد الافريقي، إدارة الاعلام والاتصال، مارس ٢٠١٨.

٢. الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة الافريقية، مفوضية الاتحاد الافريقي.

٣. البنك الدولي، مرصد الاقتصاد المصري: من الازمة الي التحول الاقتصادي" اطلاق العنان لامكانات مصر في الإنتاجية وخلق فرص العمل"، نوفمبر ٢٠٢٠.

٤. تحديث حول منطقة التجارة الحرة القارية، تقرير مرحلي عن منطقة التجارة الحرة الافريقية، الاتحاد الافريقي، ٢٠١٧.

٥. تقرير الافاق الاقتصادية الافريقية، دعم مقاومة التغير المناخي والانتقال العادل للطاقة في أفريقيا، مجموعة بنك التنمية الافريقية، ٢٠٢٢.

٦. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، مؤشر التجارة عبر الحدود، البنك الدولي، ٢٠٢٠.

٧. التنمية الاقتصادية في أفريقيا، صنع في أفريقيا: قواعد المنشأ لأجل تعزيز التجارة فيما بين البلدان الافريقية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية، الدورة التنفيذية ٦٨، ٢٠١٩.

٨. الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، النشرة السنوية للتجارة البينية مع التجمعات الدولية عام ٢٠٢١، مايو ٢٠٢٢.

٩. عبد الوهاب الأمين، بشير طاهر فريد، التجارة العربية الافريقية ودورها في دعم التنمية في الأقطار الافريقية جنوب الصحراء، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية، البحرين، ٢٠٠٩.

١٠. قطاع الاتفاقات التجارية، وزارة التجارة والصناعة، العلاقات التجارية المصرية الافريقية ، ٢٠١٨.

١١. مدثر أحمد أبو القاسم، العلاقات التجارية بين مصر والسودان، مؤتمر افاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل (الفرص والتحديات)، القاهرة، ٢٠١٠.

١٢. مفاوضات الاستثمار لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية: مذكرة عن المفاهيم، الاتحاد الافريقي، ٢٠٢٠.

١٣. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إطار تعزيز التجارة البينية الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية، مفوضية الاتحاد الأفريقي، اديس ابابا، ٢٠٢١.

١٤. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة التنفيذية الثامنة والستون، البند ٤ من جدول الاعمال المؤقت، جينيف، ٢٠١٩.

١٥. مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الافريقية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، الدورة ٥٣، ٢٠٢١.

١٦. هويدا عبد العظيم، منطقة التجارة الحرة القارية، مركز المعلومات واتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، مصر، ٢٠٢١.

١٧. هيئة تنمية الصادرات، وزارة التجارة والصناعة، خطة عمل واسرتاتيجية مضاعفة الصادرات المصرية، ٢٠١٨.

١٨. وزارة التجارة والصناعة، العلاقات التجارية المصرية الافريقية: دراسة تحليلية عن تطور العلاقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا، قطاع التفاقات التجارية، القاهرة، ٢٠١٠.

١٩. وزارة التجارة والصناعة، مذكرة شارحة للاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، مصر، ٢٠١٩.

٢٠. ياسين شكيمة، ورقة عمل بعنوان" دور الجزائر في انشاء منطقة التبادل التجاري الحر في أفريقيا، مؤتمر بعنوان" تحديات وافاق الدور الجزائري في المنظمات الإقليمية"، اتحاد المغرب العربي، الاتحاد الافريقي، ديسمبر ، ٢٠١٨.

ثانيا: المراجع الاجنبية:

1. "African Continental Free Trade Area -Questions and Answers," European Commission, March 16, 2020.
2. Balassa, B. Trade Creation and Trade Diversion in the European Coommon Market, The Economic Journal, vol. 77, 1967.
3. Common Market for Eastern and Southern Africa, Report of the Twenty-Ninth Meeting of the Trade and Customs Committee, (Kampala, Uganda: COMESA Secretariat 24 - 27 June, 2013.
4. Evita Schmieg , "The African Continental Free Trade Area," German Institute for International and Security Affairs, No. 1 (March , 2020).
5. Mesut Saygili, Ralf Peters, and Christian Knebal, "The African Continental Free Trade Area: Challenges and Opportunities of Tariff Reductions," UNCTAD, February 7, 2018.
6. Nwaodu Nnamdi Okechukwu , and Ijeoma Edwin Okechukwu Chikata, " The African Union Continental Free Trade Area: Challenges and Prospects," International

Journal of Sustainable Development Research Vol. 4 , No. 2 (September, 2018).

7. Philomena Apiko, Sean Woolfrey, and Bruce Byiers, "The promise of the African Continental Free Trade Area (AfCFTA)," *ecpdm,* December, 2020.
8. Signed Agreement Establishing a Tripartite Free Trade Area Among COMESA, the EAC and SADC, 01 Jul 2015.
9. The African Continental Free Trade Area, Economic and Distributional Effects," World Bank Group, July 27, 2020.
10. UNCTAD, "African Continental Free Trade Area Phase II Negotiations: A Space for a Competition Protocol?" United Nations, December 30, 2020.
11. UNCTAD, "African Continental Free Trade Area: Policy and Negotiation Options for Trade in Goods," United Nations,2016.
12. Valensisi G and Karingi S, From global goals to regional strategies: Towards an African approach (8) to SDGs [the Sustainable Development Goals], African Geographical Review, 36(1), 2017.
13. William W. Olney, "Intra-African Trade," Williams College, October 21, 2020.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

١. الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء المصري
https://www.capmas.gov.eg

٢. الاتحاد الافريقي
https://au.int/ar/node/

٣. البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ar/home

٤. وزارة التجارة والصناعة المصرية
http://www.mti.gov.eg

٥. الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات
https://www.goeic.gov.eg

٦. البنك المركزي المصري
https://www.cbe.org.eg

٧. Trademap database, International Trade Centre.
https://www.trademap.org/ .